جامعـة يحي فارس بالمديـة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضـوع:

دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبتين:

- صوالحي إيمان
- رباحي فاطمة الزهراء

الأستاذ المشرف في الجامعة :

- سعداوي موسى

السنة الجامعية: 2019-2020

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله تعالى الذي هدانا الطريق الصواب

لإنجاز عملنا هذا وأنعم علينا الصبر لإنهاء هذا العمل.

نتقدم بالشكر الخاص للأستاذ سعداوي موسى المشرف

على هذا العمل الذي لم يبخل علينا بأي معلومة ونصيحة لإنجاز هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة والعاملين

بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

ونختص بالشكر إلى الأساتذة الذين أشرفوا على تدريسنا

من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي الذين بفضلهم وصلنا لهذا اليوم

في الأخير نشكر كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة.

إهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى فخري وسندي في الحياة أبي الغالي

أطال الله في عمرك ودمت تاجًا فوق رؤوسنا

إلى من حملتني في بطنها وهنا على وهن،

وسهرت على تربيتي أمي الحبيبة دمتي سالمة

إلى روح جدتي الطاهرة أنار الله قبرك

إلى أخي الوحيد منصور حفظك الله لنا

إلى أخوات الغاليات:

ربيعة، حكيمة، رقية، سهام، خيرة وإلى أزواجهن وأولادهن أطال الله في أعمارهم.

إلى كل عائلة صوالحي كبير وصغير

إلى صديقاتي ورفيقات دربي: أسرار، لامية، نزيهة، مريم، إيمان، توبة.

إلى زميلاتي وزملائي في قسم إدارة مالية

إلى زميلتي المشاركة معي في هذا العمل فاطمة الزهراء وإلى كل عائلتها

إلى كل أساتذة علوم التسيير بجامعة المدية

إلى كل شخص غالي تعرفت عليه في هذه الحياة

سواء من قريب أو بعيد.

إيمان

فاطمة الزهراء

إهداء

أشكر الله عز وجل الذي منحنا العقل وأنعم علينا العلم وهدانا نوره

وألهمنا الصبر ويسر لنا دربنا ومكننا من تخطي الصعاب وقدرنا

على إتمام هذا العمل المتواضع,ولأن شكر الناس من شكر الله

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من أعاننا الله بطاعتهما وكرمهما

الى العزيز على قلبي"أمي" أطال الله في عمرها التي لم تبخل علي

بعطفها وحنانها ومنحتني من فضلها كل عمرها

إلى "أبي "رحمه الله أهدي إلى روحه ثمرة هذا الجهد صدقة جارية

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل النفوس الطيبة التي وقفت إلى جانبي عبر مشواري الدراسي

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي

ملخص

تندرج الدراسة في إطار الاهتمام بالدراسات المالية وبالخصوص عملية التمويل البنكي باعتبارها أسس قيام المشاريع الاستثمارية والتي بدورها تساهم في تحسين معدلات النّمو ومؤشرات التنمية وقد تم إتباع المنهج التحليلي الوصفي ,والاعتماد على المقارنة بين الدراستين للوصول إلى حل نهائي للمشكل المطروح, حيث تهدف الدراسة إلى توضيح إجراءات واليات التي تتبعها البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية من أجل اتخاذ قرار الائتمان سليم.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، التمويل البنكي، المشاريع الاستثمارية.

abstract

The study falls within the framework of interest in financial studies, and in particular the BNAk financing process as the foundations for establishing investment projects, which in turn contribute to improving growth rates and development indicators. The descriptive analytical approach was followed, and the comparison between the two studies was relied upon to reach a final solution to the problem at hand, as the study aims to clarify procedures And the mechanisms that commercial BNAks follow in financing investment projects in order to make a sound credit decision.

Key words: commercial BNAks, BNAk financing, investment projects.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
- كلمة شكر	
- إهداء	
- ملخص	
- قائمة الجداول	
- قائمة الأشكال	
- مقدمة	
الفصل الأول:المفهوم العام للبنوك التجارية والقروض البنكية	
- تمهيد:	
- المبحث الأول:ماهية البنوك التجارية	
- المطلب الأول:الإطار النظري للبنوك التجارية	
- الفرع الأول:تعريف البنوك التجارية	
- الفرع الثاني:نشأة البنوك التجارية	
- الفرع الثالث:خصائص البنوك التجارية	
- المطلب الثاني:أهمية ووظائف البنوك التجارية	
- الفرع الأول:أهمية البنوك التجارية	
- الفرع الثاني:وظائف البنوك التجارية	
- المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية وأنواعها	
- الفرع الأول:الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	
- الفرع الثاني:أنواعها	
- المبحث الثاني:أساسيات حول القروض البنكية	
- المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية	
- الفرع الأول:تعريف القروض البنكية	
- الفرع الثاني:أهمية القروض البنكية	
- المطلب الثاني:أنواع القروض البنكية	
- المطلب الثالث:مخاطر القروض البنكية	
- المبحث الثالث:إجراءات ومعايير منح القروض	
- المطلب الثاني:أسس منح القروض	

- المطلب الثالث:معايير منح القروض	
- خلاصة	
الفصل الثاني:تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية	
- تمهيد	
- المبحث الأول:عموميات حول المشاريع الاستثمارية	
- المطلب الأول:مفهوم الاستثمار والمشاريع الاستثمارية	
- المطلب الثاني:أنواع المشاريع الاستثمارية	
- المطلب الثالث:أهداف المشاريع الاستثمارية	
- المبحث الثاني:دراسة المشاريع الاستثمارية و تقييمها	
- المطلب الأول:الدراسة الفنية للمشروع الاستثماري	
- المطلب الثاني:الدراسة المالية للمشروع الاستثماري	
- المطلب الثالث:تقييم المشاريع الاستثمارية	
- المبحث الثالث:التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية ومخاطرها	
- المطلب الأول:المفهوم العام للتمويل البنكي	
- المطلب الثاني:مصادر تمويل المشروعات	
- المطلب الثالث:مخاطر التمويل البنكي للمشروعات	
- خلاصة	
الفصل الثالث:	
- تمهيد	
- المبحث الأول:دراسة حالة تمويل مشروع استثماري على مستوى بنك BEA	
- المطلب الأول:لمحة حول بنك BEA ووكالته بالمدية	
- الفرع الأول:التعريف ببنك BEA	
- الفرع الثاني:تقديم وكالة المدية	
- المطلب الثاني:الدراسة التقنية للمشروع	
- الفرع الأول:التعريف بالمؤسسة	
- الفرع الثاني:تقديم المشروع	
- المطلب الثالث:دراسة المشروع	
- الفرع الأول:الدراسة المالية	

- الفرع الثاني:الدراسة الفنية	
- المبحث الثاني:دراسة حالة تمويل مشروع استثماري على مستوى بنك BNA	
- المطلب الأول:لمحة حول بنك BNA ووكالته بالمدية	
- الفرع الأول:التعريف ببنك BNA	
- الفرع الثاني:تقديم وكالة المدية	
- المطلب الثاني:الدراسة التقنية للمشروع	
- الفرع الأول:التعريف بالمؤسسة	
- الفرع الثاني:تقديم المشروع	
- المطلب الثالث:دراسة المشروع	
- الفرع الأول:الدراسة المالية	
- الفرع الثاني:الدراسة الفنية	
- المبحث الثالث:مقارنة الدراسة التطبيقية للبنكين	
- المطلب الأول:مقارنة الدراسة المالية للمشروعين	
- الفرع الأول:مقارنة مؤشرات التوازن المالي	
- الفرع الثاني:مقارنة النسب المالية	
- المطلب الثاني:مقارنة الدراسة الفنية للمشروع	
- المطلب الثالث:تقديم و اختيار الدراسة المثلى	
- خلاصة	
– خاتمة	
- قائمة المراجع	

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول:

رقم	العنوان	الصفحة
	تقييم تكلفة مشروع بنك BEA	
	الهيكل التمويلي لمشروع بنك BEA	
	الميزانية المالية للسنوات الحقيقية والتقديرية للمؤسسة (بنك BEA) جانب الاصول	
	الميزانية المالية للسنوات الحقيقية والتقديرية للمؤسسة (بنك BEA) جانب الخصوم	
	مؤشرات التوازن المالي لبنك BEA	
	جدول تدفقات الخزينة لمشروع بنك BEA	
	تقييم تكلفة مشروع بنك BNA	
	الهيكل التمويلي لمشروع بنك BNA	
	الميزانية المالية للسنوات الحقيقية والتقديرية للمؤسسة (بنك BNA) جانب الاصول	
	الميزانية المالية للسنوات الحقيقية والتقديرية للمؤسسة (بنك BNA) جانب الخصوم	
	مؤشرات التوازن المالي لبنك BNA	
	جدول تدفقات الخزينة لمشروع بنك BNA	
	جدول مقارنة نتائج مؤشرات التوازن المالي	
	جدول مقارنة نتائج النسب المالية	
	جدول مقارنة نتائج معايير تقييم المشاريع	

فهرس الأشكال

رقم	العنوان	الصفحة
	الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	
	الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية	
	الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري بالمدية	

مقدمة عامة

تعتبر البنوك التجارية من المؤسسات المالية الحيوية، حيث تمثل وصل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، كما تلعب دورًا هامًا في إنعاش الاقتصاد الوطني واستمرار أنشطته وذلك من خلال دورها كوسيط نقدي يقوم بتعبئة لمدخرات وتمويل أصحاب العجز.

ويعد قرار التمويل من القرارات الأساسية التي يجب أن تحظى بالأهمية البالغة من قبل المؤسسة، غير أن اتخاذ مثل هذا القرار يستدعي البحث عن مصادر تمويل مناسبة قد تكون هذه المصادر داخلية (تمويل ذاتي) أو مصادر خارجية، حيث تلعب البنوك التجارية الجانب الرئيسي لهذا المصدر.

وتعد عملية تمويل المشاريع من أصعب وأهم العمليات لأن المشروع الاستثماري يتوقف على فعالية هذا الأخير في التنمية الاقتصادية من خلال تحقيق عوائد أكبر بأقل التكاليف، ولنجاح هذا المشروع تقوم البنوك التجارية بدراسة اقتصادية ومالية تقييمية للمشاريع قبل اتخاذ القرار في منح القروض لضمان استرجاعها ولنجاح المشروع الاستثماري وتحقيق الأهداف المرجوة.

إشكالية الدراسة:

بناءًا على ما سبق، وللتطرق إلى موضوع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن للبنوك التجارية المساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ماذا نقصد بالبنوك التجارية؟ ما هي أنواعها؟ وفيما تتمثل وظائفها؟
- فيما تتمثل مخاطر القروض البنكية وضماناتها؟
- ماذا نعني بالاستثمار؟ ما هي محدداته؟
- ما المقصود بالمشاريع الاستثمارية؟
- كيف تتم عملية تقييم المشاريع الاستثمارية؟

الفرضيات:

وللإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- البنوك التجارية هي مشط اقتصادي من خلال تجميعها للمدخرات ومنحها في شكل قروض.
- التمويل البنكي هو إمداد البنوك بالموارد المالية اللازمة التي تحتاجها المؤسسات بغرض توسيع النشاط والقضاء على العجز المالي.
- دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية هي وسيلة من وسائل ضمان نجاح واستمرارية المشروع.
- البنك الوطني الجزائري يتبع سياسة ناجحة في تمويله للمشاريع واختياره المشروع الأفضل من ناحية تحقيق عوائد أكثر مقارنة بالبنك الوطني الجزائري.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في توضيحها الدور الهام الفعال الذي تقوم به البنوك التجارية في تزويد المؤسسات الاقتصادية بالموارد المالية الكافية لتمويل مشاريعها الاستثمارية وكذلك الأسلوب التمويلي المعتمد من طرف البنوك التجارية، وهذا من خلال دراسة طرق ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى الأهمية البالغة للاستثمار في استغلال موارد البنوك لتحسين وضعية المؤسسات الاقتصادية والمساهمة في دفع عجلة التنمية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إلقاء الضوء إلى ماهية البنوك التجارية ووظائفها.
- التعرف على معايير تقييم المشاريع الاستثمارية بهدف اختيار المشروع المناسب والاستمرارية في النشاط وما ينجر عنه من آثار على الاقتصاد.
- الربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي فيما يخص دراسة تمويل المشاريع الاستثمارية.
- إبراز الدور الهام الذي تلعبه البنوك في تقديم القروض.

دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعت بنا لاختيار هذا الموضوع:

- الموضوع له أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية، بالإضافة إلى أنه يتطابق مع تخصصنا.
- إثراء المكتبة وتوسيع معارف ومعلومات الطالب حول المواضيع المتعلقة بالتمويل والمشاريع الاستثمارية.
- معرفة إلى أي مدى يمكن للبنوك التجارية المساهمة في تمويل المشاريع.
- الحاجة للتعرف على نشاطات البنك ميدانيًا لاكتساب التجربة، والمعلومات للاستفادة منها مستقبلاً.
- الميول الشخصي لمثل هذه المواضيع والرغبة في التخصص فيه.

حدود الدراسة:

-الحدود الزمنية: كانت الفترة خلال 2019-2020.

المنهج المستخدم:

المنهج الوطني: اعتمدنا عليه فيما يخص الجاني النظري الذي يحتوي على مختلف التعاريف والمفاهيم العامة، هذا في كل من الفصل الأول والثاني.

المنهج التحليلي: تم استعماله في الجانب التطبيقي لاستخلاص النتائج وتحليلها.

صعوبات الدراسة:

خلال فترة إنجاز بحثنا واجهنا عدة صعوبات نذكر منها:

- صعوبة إيجاد مكان للتربص.
- الظروف الراهنة التي تواجهها البلاد أو العالم بأكمله، الذي أدى إلى إغلاق الجامعات وبالتالي إيجاد صعوبة في إكمال الدراسة.
- قلة المراجع بسبب غلق المكتبات.

الدراسات السابقة:

حسب الاطلاع وفي حدود ما توفر لدينا من معلومات ومراجع حول موضوع البحث من الدراسات السابقة نذكر منها ما يلي:

1. دراسة "ميلود بن مسعود"، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة باتنة، 2008، بعنوان "معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية"، حيث تطرق فيها إلى تحديد طبيعة معايير التمويل والاستثمار القائمة على سلامة المشروعات الاستثمارية في كل جوانبها وإبراز نقاط الاختلاف ونقاط الاتفاق المعتمدة في تقييم وإنجاز المشروعات في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية.

2. دراسة "ليلى لولاشي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2005، بعنوان "التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، وتطرقت فيها لبيان أهمية ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، كما تطرقت إلى أهم صيغ التمويل المبتكرة والموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هيكل الدراسة:

رغم قناعتنا بتعدد الخطط البديلة لدراسة أي موضوع إلا أننا قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: يعتبر فصلاً تمهيديًا تضمن محتواه مفاهيم شاملة حول البنوك التجارية والقروض البنكية ومخاطرها وإجراءات منحها.

الفصل الثاني: تضمن دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية وأهم جوانبها.

الفصل الثالث: قمنا في هذا الفصل بمقارنة نتائج الدراسة التطبيقية للبنك الخارجي الجزائري BEA والبنك الوطني الجزائري BNA التي تتضمن الدراسة المالية ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية.

الفصل الأول:

المفهوم العام للبنوك التجارية والقروض البنكية

تمهيد:

تعد البنوك التجارية بمختلف أنواعها الدعامة الأساسية لأي جهاز مصرفي وطريق نحو الخوض في مجال النظام المصرفي الذي يشمل مجمل المؤسسات المصرفية وما تحمله من شتى الأنظمة والقوانين السارية المفعول فالبنوك التجارية هي ركيزة جد مهمة لسير النشاط الاقتصادي لدولة ما مهما كانت الاعتبارات التي تحملها في جعبتها.

يعتبر البنك التجاري نوعاً من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، فالبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطًا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، أولئك الذين يحتاجون لهذه الأموال ويعد البنك التجاري أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد.

كما أن البنوك التجارية تعمل على تنشيط الاقتصاد الوطني وخلق فرص الاستثمار وذلك من خلال منح القروض لمتعامليها ومراقبتها حتى تحصل على فوائد مالية مستقبلاً من جهة وتضمن نشاط الاقتصاد من جهة أخرى.

لهذا قمنا بتقسمت هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية.

المبحث الثاني: أساسيات حول القروض البنكية.

المبحث الثالث: إجراءات ومعايير منح القروض

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية.

تعد البنوك التجارية مؤسسات مالية تتعامل بالائتمان وتسمى أحياناً بنوك الودائع وأهم ما يميزها عن البنوك الأخرى هو قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية أي باختصار أن وظيفة البنك التجاري هي تلقي الودائع بكل أنواعها (تعبئة المدخرات) وتوظيف جزء كبير من ذلك الودائع في شكل قروض من الاحتفاظ بجزء منها في شكل احتياطي نقدي ولأن جُلّ العمليات التي تحدث على مستوى هاته البنوك مهمة وذات أهمية بالغة فعليه يجب إعطاء مفهوم لها يتماشى مع وجودها كمؤسسة قائمة بحد ذاتها.

المطلب الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية

أولاً: تعريف البنوك التجارية.

يمكننا إعطاء عدة تعاريف للبنوك التجارية، من بينها ما يلي:

تعريف 1: هي المكان الذي تتجمع فيه الأموال من الأفراد والهيئات والشركات ثم يعاد استثمارها بهدف أن تدر عائد أكبر من تكاليف جمع هذه الأموال. وتتميز البنوك التجارية بأنها تتعامل في ودائع العملاء وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي بقصد تحقيق عائدًا ملائمًا.[1]

تعريف 2: هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة في نشاط معين –زراعي، صناعي أو عقاري–، وتقوم بتلقي الودائع القابلة للسحب عند الطلب القصير الأجل وتقديم الائتمان قصير الأجل إلى الاقتصاديات المختلفة.[2]

تعريف 3: هي المؤسسات التي تمارس عمليات الائتمان "الإقراض والاقتراض"، إذ تستقبل ودائع الزبائن مع فتح حسابات لكل عميل تتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو الأجل، كما تقدم القروض لهم.[3]

مما سبق يمكن إعطاء شامل للبنوك التجارية: هي مؤسسات مالية وسيطة، تتمثل مهمتها الأساسية في جمع النقود الفائضة من الأفراد والمشروعات التي تتيح لها القدرة على إنشاء أو خلق نقود الودائع.

---

[1] خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، جامعة أم البواقي، 2017/2016، ص 4.

[2] السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 58.

[3] بلعيد ذهبية، الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أدار البنوك الجزائرية "دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: نقود/ مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب "البليدة، 2007، ص 22.

ثانيًا: نشأة البنوك التجارية.

نشأت البنوك التجارية كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضاها التطورات الاقتصادية على مر السنين، ويعتبر الصيارفة في أوروبا وإيطاليا بالذات هم أول من طرق هذا الباب.

وترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى عندما بدأت طبقة التجار والصناع بتحقيق فوائض نقدية ضخمة من عملياتها التجارية المختلفة، الأمر الذي أدى بهم للبحث والتفكير عن الطريقة المأمونة التي تحافظ على ثروتهم من النهب والضياع.[1]

وقد تأسس أول بنك في مدينة البندقية الإيطالية سنة 1157م، ثم أعقبه في عام 1609 إنشاء بنك أمستردام، وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب المودع إلى حساب مودع آخر.[2]

وبعدها توالى إنشاء البنوك في دول العالم، ومنذ بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد البنوك يزداد تدريجياً وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات، وكانت القوانين تقضي بحماية المودعين بحيث يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة إفلاسها.[3]

وقد ظهرت البنوك التجارية لتجمع بين كافة الوظائف السالفة بيانها، فالبنوك الحديثة لا تقف عند حراسة ودائع العملاء ولا عند منح القروض من أموالها الخاصة كما كان يفعل المرابون، وهي أخيرًا لا تكتفي بعمليات الصيارفة والصرف وحدها كما كان يفعل الصاغة، وإنما تقوم بكافة هذه العمليات.

والجديد في هذه البنوك أنها لا تمنح القروض من أموالها الخاصة وإنما من ودائع العملاء فهي تقترض لتقرض، وكذلك لم تقتصر على هذا الحد فقط بل أصبحت تمنح القروض من ودائع أخرى تخلقها البنوك، ولذلك اتسعن مقدرتها على الإقراض ومنح الائتمان إلى حد بعيد.[4]

---

[1] حسين بن هني، اقتصاديات النقود والبنوك –المبادئ والأساسيات–، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014، ص 203.

[2] العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارية الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006، ص 3.

[3] رشاد العصار، النقود والبنوك، دار الصفاء، عمان، الأردن، طبعة 1، 2000، ص 64.

[4] رفيق إبراهيم، دور البنوك في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية، تخصص مالية وبنوك، جامعة يحي فارس –المدية–، 2013/2012، ص 4.

ثالثًا: خصائص البنوك التجارية.

تتميز البنوك التجارية بعدة ميزات التي نميزها عن غيرها من مؤسسات الأموال ومن أهمها ما يلي:

1. الربحية: وهي صافي الربح بعد طرح مجموع نفقاته من إيراداته الكلية وهي مؤثرة على قوة مركز البنك وقدرته على توظيف أمواله.[1]

2. الأمان: إن تبادل الثقة بين المودعين والبنك شيء مهم وضروري، فالبنك حريص على الأموال المودعة لديه، فالمودعين يبحثون عن الملجأ الآمن لأموالهم، فهم يحصلون على إثبات خطي يؤكد حقوقهم ومؤرخ بموجب القانون، والبنك يمنح قروض وذلك من خلال ضمانات يقدمها طالب القروض.[2]

3. السيولة: وهي تتمثل في سعي البنك إلى الاحتفاظ بأصول تتمتع بدرجة كافية من السيولة حتى تتمكن من مواجهة طلبات المودعين أو بمعنى آخر التأكد من أن البنك لديه من النقد ما يمكنه من تغطية طلبات السحب التي يقوم بها المودعين.[3]

المطلب الثاني: أهمية ووظائف البنوك التجارية.

أولاً: أهمية البنوك التجارية.[4]

- تحتوي البنوك التجارية تقريبًا ثلاث أصول مالية من مجموع جميع المؤسسات المالية في الاقتصاد.
- لا تزال البنوك التجارية هي الوسيطة الرئيسية للدفع.
- لدى البنوك التجارية القدرة على توليد الأموال من الاحتياطات المتولدة من إيداعات الجمهور.
- تعد البنوك التجارية القناة الأساسية التي من خلالها تبرز الدولة سياستها النقدية.
- تعد البنوك التجارية قسم المخزن الرئيسي للنظام المالي.

[1] عباس محمد أمين، استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص: تأمينات وإدارة المخاطر، جامعة بومرداس، 2017/2016، ص 7.

[2] آسية محجوب، البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة "حالة البنوك الجزائرية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: إستراتيجية مالية، جامعة 8 ماي 1945 –قالمة، 2011/2010، ص 30.

[3] اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، محمود يونس، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 238.

[4] محمد صيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص 13-14.

- يستطيع البنك التجاري تقديم الخدمات المالية بشكل أفضل وواسع من باقي المؤسسات المالية كما يستطيع أن يلبي كل من حاجات الائتمانية والدفع والتوفير لكل من الأفراد والأعمال والحكومات.

ثانيًا: وظائف البنوك التجارية.

I. الوظائف التقليدية:[1]

تتلخص الوظائف التقليدية التي يقدمها البنك التجاري فيما يلي:

1. **قبول الودائع بمختلف أنواعها:** وتتألف من:

أ/ الودائع لأجل: وهي الوديعة التي تودع لدى البنك التجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد إنقضاء المدة المتفق عليها مع البنك.

ب/ الودائع تحت الطلب (الحساب الجاري): وهي الودائع التي تودع لدى المصرف دون قيد أو شرط ويستطيع صاحبها أن يسحب منها في أي وقت يشاء أثناء الدوام الرسمي للبنك ولا يدفع البنك على هذا النوع من الودائع.

ج/ ودائع تحت إشعار: وهي الوديعة التي لا يمكن لصاحبها السحب منها إلا بعد إخطار البنك فترة زمنية متفق عليها.

2. **توظيف موارد البنك التجاري:** على شكل قروض ممنوحة للعملاء واستثمارات متعددة مع مراعاة أسس توظيف أموال البنك وهي الربحية والسيولة والضمان.

[1] أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك التقليدية، الماضي وإلكترونية المستقبل، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2007، ص 17.

II. الوظائف الحديثة.[1]

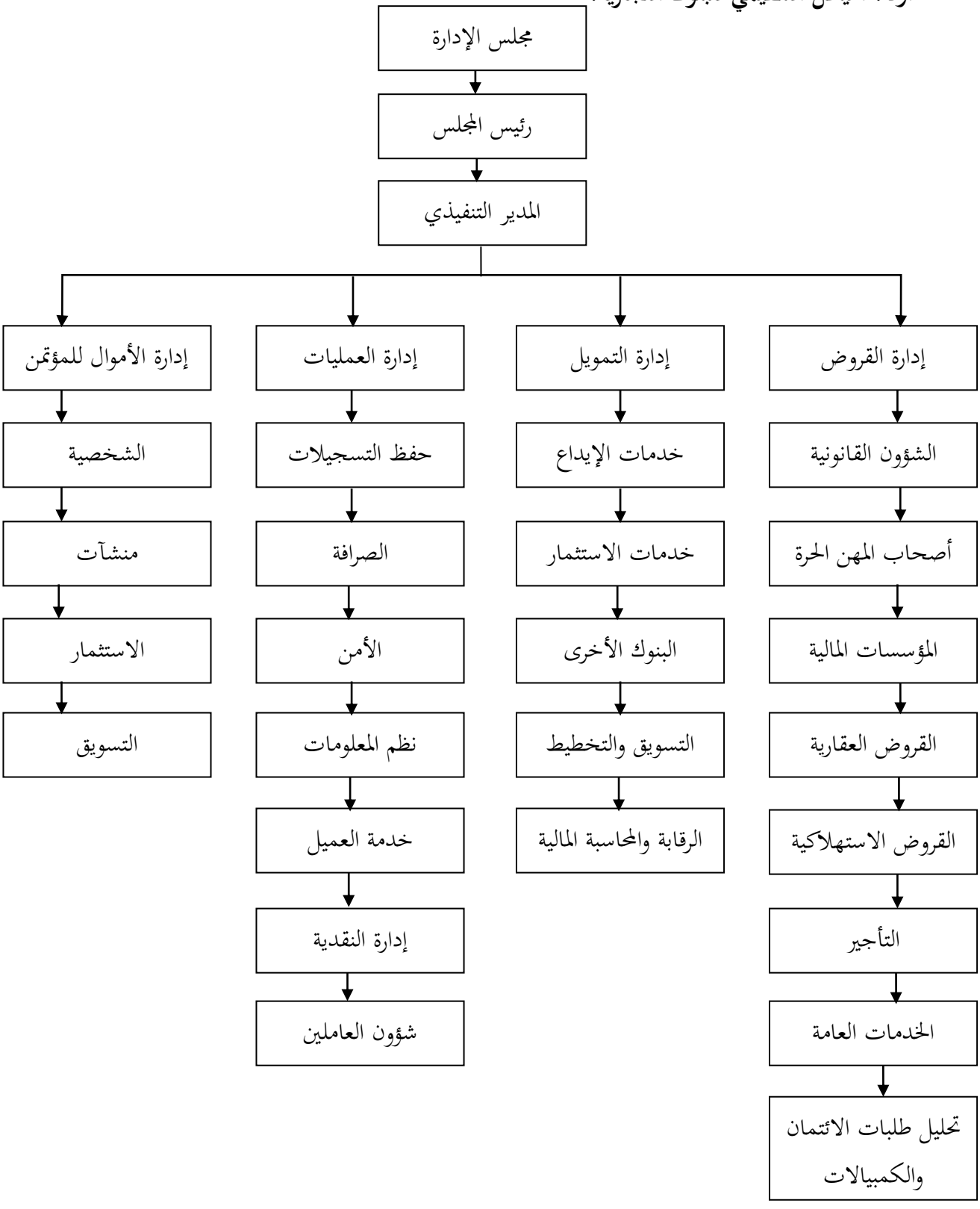
نظرًا لاتساع أعمال البنوك التجارية وزيادة نشاطها مما أدى إلى ظهور وظائف حديثة تتمثل فيما يلي:

1. تقديم خدمات استشمارية للعملاء في ما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم التنموية لنيل ثقتهم بالمصرف.
2. المساهمة في دعم وتمويل المشاريع التنموية التي تخدم المجتمع بالدرجة الأولى.
3. المساهمة في تمويل ودعم المشاريع السكنية.
4. تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.
5. شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب العملاء.
6. تحويل العملة للخارج.
7. إصدار الشيكات السياحية.
8. شراء وبيع الشيكات الأجنبية.
9. إدارة أعمال وممتلكات العملاء.
10. خدمات البطاقة الائتمانية.
11. خدمات الكمبيوتر الحديثة.
12. إصدار خطابات الضمان.

[1] رشاد العصار، مرجع سابق، ص 70-71.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية وأنواعها.

أولاً: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية.[1]



[1] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الاسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2000، ص 2017.

I. إدارة القروض: تحتوي هذه الإدارة على عدة أقسام، منها قسم لتقديم القروض التجارية، وآخر لتقديم القروض للتجار وسماسرة الأوراق المالية وغيرها من أنواع القروض، كما يتم تحليل طلبات القروض في قسم طلبات الائتمان.

II. إدارة التمويل: تعمل هذه الأخيرة على توفير الأموال اللازمة لتقديم القروض المحصل على معظمها من قسم الودائع، كما تحتوي هذه الإدارة على أقسام الاستثمار المختص في الادخار، بالإضافة إلى قسم التخطيط والتسويق الذي مهمته تطوير الخدمات المالية وتسويقها.

III. إدارة العمليات: تقوم هذه الإدارة بتقديم التسهيلات المادية التي يملكها البنك ويستخدمها في عملياته اليومية، مثل حفظ السجلات وإجراءات التسجيل الخاصة بكل الإيداعات والمحسوبات.[1]

IV. إدارة الأموال المؤتمن عليها من الغير: تتولى هذه الإدارة مهمة تقديم العديد من الخدمات الائتمانية سواء للأفراد أو المؤسسات بخلاف المهمة الرئيسية لإدارة قروض الائتمان وهي تقديم القروض بأنواعها المختلفة، ومن أمثلة هذه الخدمات الأقسام التي تتولى إدارة أموال التقاعد سواء بالنسبة للعاملين بالبنك نفسه أو للأفراد والمؤسسات وكذلك القسم الذي يتولى إدارة شؤون الأملاك العينية المملوكة للعملاء، مثل: الأراضي والمباني، بالإضافة إلى القسم الخاص بتقديم خدمة الإتجار في الأوراق المالية لصالح العملاء أو تقديم النصائح والخدمات التسويقية لهم.[2]

ثانيًا: أنواع البنوك التجارية.

تنقسم البنوك التجارية إلى عدة أنواع وتتمثل في ما يلي:

I. من حيث نشاطها وتغطيتها للمناطق الجغرافية: وتتمثل في ما يلي:[3]

1. البنوك التجارية العامة: ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة

[1] لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 78.

[2] محمد صالح وآخرون، أسواق المال والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 302-307.

[3] لعلى محمد، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: اقتصاديات البنوك والتمويل، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016، ص 3.

الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان القصير والمتوسط الأجل، وكذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

2. البنوك التجارية المحلية: ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيًا مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد. وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، ويقع المركز الرئيسي للبنك الفرعي في المنطقة المحددة.

II. البنوك حسب صنفها: وتنقسم إلى:[1]

1. البنوك الوطنية: هي البنوك التي رأسمالها وإدارتها وطنيان.

2. البنوك الأجنبية: هي البنوك التي تكون مؤسسة في بلاد أجنبية وافتتحت لها فروع في الدولة المحلية.

III. من حيث عدد الفروع:[2]

1. البنوك التجارية ذات الفروع: هي تلك البنوك التي تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكل قانونياً، لها فروع متعددة تغطي أنحاء الدولة ولاسيما الأماكن العامة وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها، حيث يترك للفروع إدارة شؤونها فلا يرجع إلى المركز الرئيسي للبنك إلى في ما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الوطني ويخضع للقوانين العامة للدولة وهي تقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقدم قروض قصيرة الأجل كما تتعامل في الصرف الأجنبي.

2. بنوك السلاسل: نشأت هذه البنوك مع نمو حجم كبير للبنوك التجارية ونمو حجم الأعمال التي تقدمها من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع وهذه البنوك تقوم بنشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريًا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة كما ينسق الأعمال والنشاط بين الوحدات بعضها ببعض ولا يوجد هذا النوع من البنوك إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] مقشيش سالم، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص: مالية، جامعة قاصدي مرجاح، ورقلة، 2013/2012، ص 7.

[2] صحراوي إدريس، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصناعية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2019/2018، ص 8-9.

3. بنوك المجموعات: وهي أشبه بالشركات القابضة والتي تتولى إنشاء عدة بنوك وشركات مالية، فتملك معظم رأسمالها، وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، ولهذه البنوك طابع احتكاري وأصبحت سمة من سمات العصر، وقد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية.

4. البنوك الفردية: وهي منشأة صغيرة يمتلكها أفراد أو شركات أشخاص ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة، وتتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير الأجل دون خسائر، وهذا لأنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة وطويلة الأجل لصغر حجم مواردها.

المبحث الثاني: القروض البنكية

تعتبر البنوك التجارية العماد الأساسي لقيام الاقتصاديات الكبرى نظرا لأهميتها البالغة في ضخ الأموال و تحصيل الفوائد للخزينة العمومية إلا إن البنوك تعمل كذلك على تنشيط الاقتصاد الوطني وخلق فرص الاستثمار و ذلك من خلال منح القروض لمتعا مليها و مراقبتها حتى تحصل على فوائد مالية مستقبلا من جهة وتضمن نشاط الاقتصاد من جهة أخرى.

وعليه سيتم التطرق لمختلف مفاهيم القروض البنكية وفق التقييم الموالي للمبحث :

المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية.

أولا: تعريف القروض البنكية

تعد القروض التي تغطيها البنوك للزبائن من مؤسسات و رجال الأعمال للقيام بمشروعاتهم احد الحلقات المهمة في النشاط الاقتصادي و يكون هذا الإقراض وفقا لضوابط محددة يطبقها الجهاز البنك المركزي و تكون القاعدة هي لضوابط محددة يطبقها الجهاز البنكي و يراقبها البنك المركزي وتكون القاعدة هي الالتزام بسداد مستحقات هذه البنوك في مواعدها غيران التسيير الكفء يعطي تقديم القروض لمن يستحق الوفاء.

تعريف القرض نظرا للمكانة التي أصبح يحتلها القرض المصرفي في الميادين الاقتصادية المختلفة فقد ظهرت له عدة تعاريف فيما يلي بعض التعاريف للقروض.

يعرف القرض على أنّه:مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة ومثال ذلك المقرض الذي قدم للمقترض مبلغا من المال وهو يبادله قيمة حاضرة على قيمة آجلة عند سداد مبلغ القرض في الموعد المستقبلي المتفق عليه.[1]

وعرف أيضا على أنّه:من أفعال الثقة بين الأفراد و يتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطة شخص ما هو (الدائن)ويتمثل هذا الشخص في حالة القروض البنكية في المصرف ذاته (بمنح الأموال)بضاعة

[1]اعبد لمعطي رضا رشيد ,مرجع سابق ,ص31

أو نقود إلى شخص آخر و هو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين و ذلك مقابل ثمن أو تعويض و هو الفائدة. [1]

وعرف القرض أيضا على أنّه :هو تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها و العمولات عليها و المصاريف دفعة واحدة على أقساط في تواريخ محددة و تدعم العمليات بمجموعة من الضمانات. [2]

مما سبق يمكن استنتاج عناصر القروض:[3]

I. الثقة:البنك لا يقوم إلا بدراسة الوضعية المالية للزبون سواء كانت أوضاعه الحالية أو المستقبلية ولكي يتحقق عامل الثقة على الزبون أن يقدم الضمانات للبنك هذه الضمانات قيمتها المالية تفوق القرض.

II. تاريخ الاستحقاق:هي فترة زمنية ما بين ما بين منح الأموال و ما بين استرجاعها و ليس قرضا إن لم تكن الفجوة الزمنية المحدودة

III. **المديونية:و** هي العلاقة بين الزبون(المدين)البنك(الدائن).

IV. المخاطرة:ليس هناك ائتمان بلا مخاطرة فالبنك دائما معرض للخطر مهما كانت قيمة الضامنات المقدمة من طرف العميل ومهما عظمت أسباب الثقة فيعتبر عنصر الخطر ملازما للقرض.

ثانيًا: أهمية القروض البنكية

هناك عدة نقاط تظهر أهمية القروض و هي كما يلي: [4]

- تعتبر القروض المصرفية المصدر الأساسي الذي ترتكز عليه البنك للحصول على إراداتها حيث أنها تمثل الجانب الأكبر من استخداماتها و لهذا فانه تولى القروض عناية خاصة.

[1] الطاهر لطرش ,تقنيات البنوك ,الطبعة الرابعة ,ديوان المطبوعات الجامعية ,الجزائر ,2005ص5

[2]عبد الحميد عبد المطلب, البنوك الشاملة"عملياتها و إدارتها", الدار الجامعية الإسكندرية, 2000, ص103

[3] AMMEUR BEN HALIMA.TECHNIQUE ET PRATIQUE BANCCAIRE ;EDIT DEHIB .ALGER,1997 ;P55

[4] زينب عوض الله ,أسامة محمد الفولي ,أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ,الإسكندرية (مصر),2003,ص82_ 83

– ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك تشي دائما إلى تفاقم أهمية الفوائد و العملات وما في حكمها كمصدر إيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك.

– إن القروض البنكية عامل أساسي ومهم لعملية خلق الائتمان والتي ينتج عنها زيادة الودائع والنقد المتداول "كمية وسائل الدفع".

– القروض البنكية عامل أساسي ومهم لخلق الائتمان والتي ينتج عنها زيادة الودائع.

المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية

هناك عدة تقسيمات للقروض البنكية تبعا للمعيار المتخذ كأساس للتصنيف سواء من حيث الغرض ,من حيث القطاعات الاقتصادية,من حيث الضمان ومن حيث المدة .

أولا: من حيث الغرض: تنقسم إلى قسمين.[1]

I. **القروض الاستهلاكية:** هي تلك القروض التي يكون الغرض منها استخدامها استهلاكي كشراء سيارة أو معدات أخرى,إلا أن بعض البنوك لا تحبذ إعطاء قروض للموظفين لشراء مثل هذه السلع المعمرة وذلك لان قدرة الموظف على الدفع تتوقف على استمراره بالوظيفة ,وذلك فان البنوك تطلب عادة سعر فائدة أعلى على القروض الاستهلاكية لأنها تتضمن درجة مخاطرة أعلى.

II. **القروض الإنتاجية** :هي تلك القروض التي يكون الغرض من استخدماها إنتاجي أي الغرض زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات لشراء مواد خام أو شراء آلات لتدعيم الطاقة الإنتاجية للشركة وتشجع البنوك المركزية عادة البنوك التجارية على إعطاء قروض لأغرض إنتاجية لان ذلك فيه دعم للاقتصاد الوطني.

[1] عبد المعطي رضا رشيد, محفوظ احمد جودة, إدارة الائتمان,دار وسائل للطباعة والنشر ,عمان (الأردن),1999ص106

ثانيا: من حيث القطاعات الاقتصادية: تنقسم إلى أربعة أقسام[1]

I. القروض العقارية:حيث تقدم هذه القروض للعملاء المقترضين تهدف لشراء ارض أو بناء وتكون هذه القروض عادة طويلة الأجل غالبا ما تكون مضمونة بالعقار نفسه.

II. **القروض التجارية:**هي القروض قصيرة الأجل و تستخدم بهدف تمويل النشاط الجاري للتجار لشراء السلع للاتجار بها.

III. **القروض الصناعية:** هذا النوع يمنح لآجال متوسطة أو طويلة حسب الدورة الصناعية للحرفي أو المصنع.

IV. **القروض الزراعية:**هي مقدمة للمزارعين لشراء البذور أو السماد و المعدات الزراعية وتكون لآجال قصيرة ومتوسطة.

ثالثا:من حيث الضمان: تعتبر أهم أنواع القروض الذي تمنحها البنوك التجارية لعملائها لتمويل عملياتهم التجارية قصيرة الأجل و هي:

I. القروض الغير مضمونة:يكتفي فيها المقترضين بالدفع و يمنح البنك هذه القروض للمنشاة كلما احتاجت المال وهناك شرطان يعتمد البنك إلى وضعهما – الإبقاء على جزء من القروض.

-وجوب قيام المقترض بسداد قيمة قروضه مرة واحدة على الأقل خلال السنة .

II. القروض المكفولة بضمان :

1. قروض مكفولة بضمان شخصي: ويتم ذلك بقيام شخص خلاف المقترض بكفالة المقترض و التعهد بسداد القرض في حالة توقف المقرض في حالة توقف المقرض عن الدفع و عادة يكون شخصا يتمتع بثقة البنك المقرض.

2. قروض مكفولة بضمان عيني :[2]

[1]سوزان سمير ذيب و آخرون ,إدارة الائتمان دار الفكر للنشر و التوزيع ,بدون ببلد النشر ,2012,ص63

[2]عادل احمد حشيش ,أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي في دراسة المبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود و البنوك و الائتمان ,دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية,مصر,ص143

- قروض بضمان بائع:حيث يشترط أن تكون البضائع قابلة للتخزين و التأمين عليها.

- قروض بضمان أوراق مالية:وهنا يودع الزبون أوراق مالية لدى البنك كضمان للمدين.

- قروض بتامين كمبيالات:وهنا يقدم المدين كمبيالات مسحوبة لأمر أشخاص آخرين معروفين للبنك و تكون الكمبيالات مظهرة للبنك

- قروض بضمانات متنوعة:وهناك أنواع مختلفة م القروض تندرج تحت هذا النوع مثل السلف بضمان المرتبات و كذلك اعتمادات المقاولين و اعتمادات التصدير و الاستراد.

رابعا:من حيث المدة الزمنية أو الدورة: حسب هذا النوع نميّز نوعين أساسين للقروض هما.[1]

I. قروض الاستثمار:هي تلك القروض الموجهة لتمويل الأصول الثابتة في المؤسسة أو تمويل استثماراتها, الشيء الذي يتطلب تواجد هذه الأموال لمدة قد تكون طويلة تحت تصرف المؤسسة لكي تنسجم و طبيعة الأصول الممولة .

II. **قروض الاستغلال أو القروض قصيرة الأجل**: هي تلك القروض الموجهة لتمويل الجانب الاستغلالي والتي عادة ما تكون لمدة قصيرة لا تتجاوز السنتين بالأحرى تتراوح بين شهر و سنتين كحد أقصى و عادة ما يتم الوفاء في نهاية العملية المستهدفة تمويلها و هذا النوع من القروض له عدة صور منها :

1.**خصم الأوراق التجارية** :هي تتمثل في تلك العملية التي يتم بموجبها دفع مبلغ الورقة التجارية كحاملها بعد خصم العمولة

2. **اعتمادات الصندوق** :تسمى هكذا لان الهدف منها تزويد صندوق العميل و تلبية احتياجاته الآتية بالسيولة و هي تلك التي يقدم البنك بموجبها •أو يتعهد بتقديم الأموال لمتعامليه مقابل وعد بالوفاء في الموعد المحدد مع دفع فائدة و لهذا النوع من القروض عدة صور نذكر منها :

أ. **تسهيلات الصندوق** :هي تلك التسهيلات المصرفية التي تمنحها البنوك لمتعامليها بغية إعطائهم مرونة اكبر في نشاطهم و أهم هذه التسهيلات :

[1] أب عتروس عبد الحق ,الوجيز في البنوك التجارية عمليات و تقنيات و تطبيقات ,الطبعة الثانية ,جامعة منتوري قسنطينة,الجزائر ص43,ص46

- التوطين:يعني تحديد اسم بنك و رقم حساب يجري منه و فيه تسديد قيمتها.

- السحب على المكشوف :يعني مبلغ الذي يسمح البنك لعميله بسحبه بما يزيد عن رصيد حسابه الجاري.

ب. **اعتماد الموسم** :هوتسليف على الحساب الجاري و قد يمتد إلى 9اشهر و عادة ما يستخدم عندما تكون دورة النشاط (إنتاج.بيع) .

ج. **بطاقة الائتمان**:هي بطاقات شخصية تصدرها بنوك أو منشات تمويل دولية وتمنحها لأشخاص لديهم حسابات جارية مصرفية.

د. **قروض بالتوزيع** :يلتزم فيها البنك بدفع مبلغ معين من النقود للجهة التي يتعامل معها زبونه بدلا من هذا الأخير.

هـ. **اعتمادات مستندية** :هي مرتبطة بعمليات التجارة الخارجية (تصدير,استراد).

المطلب الثالث:مخاطر القروض البنكية و ضمانتها

أولاً: مفهوم المخاطر البنكية

هي العقبات والصعوبات التي تواجه البنك وهو يمار نشاطاته اليومية، فالمخاطر تمثل عدم استطاعت المقترض سداد ما عليه من ديون ما يستلزم خسارة رأس مال المقترض، وتتمثل هذه الخسارة بالنسبة لأي مقترض الحدث الأكثر خطورة والمبالغ غير المسترجعة تؤثر مباشرة على النتائج لذا يجب أن تتابع لحذر مخاطر القروض.[1]

يمكن تعريفها على أنها: "الخسائر المحتملة من جراء امتناع الزبون، أو عدم قدرته على تسديد ما هو مدين به كاملاً، أو في الوقت المحدد للجهة المقرضة".[2]

[1] بوزيان الكاملة، تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص: نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 015/2014، ص 33.

[2] حبيبة بومعرافي، التأمين ودوره في ضمان القروض البنكية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص: تأمينات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013/2012، ص 59.

ثانيًا: أنواع المخاطر البنكية.

I. خطر عدم الملاءة.

هو عدم قدرة البنك على سداد التزاماته اتجاه الغير (البنك لا يتوفر على أصول يمكن تسييلها لمواجهة التزاماته)، وتَحَقُّق هذا الخطر بالضرورة يستوجب تحقق خط عدم السيولة والعكس غير صحيح.[1]

II. خطر السيولة.

وتشأ هذه المخاطر في حالتين، إما عدم إمكانية البنك من واجهة السحوبات المفرطة للعملاء من حساباتهم لدى البنك وغير المتوقعة، أو عدم مقدرته على جذب إيداعات جديدة سواء من الزبائن الجدد أو عملاء سابقين للبنك وهذا يرجع لضعف السياسات التي يتبعها البنك مما يؤدي به إلى الاقتراض لسد العجز الناجم عن نقص السيولة، وهو يقلل نسب فوائد البنك المحتملة.[2]

III. مخاطر التضخم.

هي المخاطر الناتجة ع احتمال حدوث انخفاض في القوة الشرائية للمبلغ المستثمر نتيجة وجود تضخم في الاقتصاد، كما أن أكثر أدوات الاستثمار تعرضًا لهذه المخاطر هي الأوراق المالية طويلة الأجل، بالإضافة إلى أن هذا الخطر يمكن أن يشمل القروض إذا كانت معدلات التضخم مرتفعة بنسبة تزيد عن معدلات الفائدة على القروض الممنوحة.[3]

---

[1] حليمة محمد الشريف، إدارة وتسيير مخاطر الائتمان في البنوك، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: مالية ومحاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013/012، ص 21.

[2] دهمش أميرة، المخاطرة البنكية وآلية تسييرها، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: بنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014، ص 29.

[3] خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008، ص 9.

IV. مخاطر سعر الفائدة.

تنشأ مخاطر سعر الفائدة من مصادر مختلفة شاملة:

- ✯ تغيرات في مستوى أسعار الفائدة (مخاطر مطلقة لسعر الفائدة)؛
- ✯ سوء التوافق بين استراتيجيات إدارة التعرض والمخاطر المعمول بها (مخاطر الأساس)؛
- ✯ مخاطر سع الفائدة هي احتمال تأثير عكسي على الربحية أو قيمة الأصل كنتيجة لتغيرات سعر الفائدة وتؤثر مخاطر سعر الفائدة في منظمات كثيرة وكل من المقترضين والمستثمرين وتؤثر بصفة خاصة في الصناعات والقطاعات كثيفة رأس المال.[1]

V. مخاطر السوق

وهي مخاطر الانحرافات السلبية لتحركات السوق لمحفظة التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات، ويقوم تقويم المخاطرة السوقية على عدم استقرار مؤشرات السوق (أسعار الفائدة، مؤشرات بورصات الأسهم وأسعار الصرف).

إذ التحكم في مخاطرة السوق يعني أن تباينات قيمة محفظة معينة يجب إبقاؤها بين قيم حدية معينة ويمكن أن توضح حدود في حساسية للمحفظة و/أو في الانحرافات المحتملة للقيم، وبالنظر لمثل هذه الحدود تقوم إدارة المخاطرة على التسوية المتواصلة لحساسية المحفظة.[2]

VI. المخاطر التشغيلية

وهي المخاطر الناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية أو ضعف الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية، إن مخاطرة الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس...إلخ، تؤدي جميعها إلى خسائر غي متوقعة، فبعض البنوك لا يملك الكفاءة للرقابة على التكاليف

[1] عطا الله وارد خليل، أساسيات إدارة المخاطر المالية، مكتبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 42.

[2] صالح حسن، تحليل وإدارة وحكومة المخاطر المصرفية الإلكترونية، دار الكاتب الحديث للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2016، ص 23.

المباشرة أو أخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي البنك، كما يجب على ابن استيعاب السرقات التي تتم بواسطة الموظفين أو علاء البنك.[1]

ثالثًا: الضمانات البنكية

بما أنّ الخطر يظل عنصرا ملازما للقرض,يلجأ البنك إلى طلب ضمانات كافية من المؤسسات المقترضة من أجل زيادة الاحتياط ويقصد بالضمانات الأصول التي بيدي العميل استعداده لتقديمها للبنك مقابل الحصول على قرض,ولا يجوز للعميل التصرف فيه,و في حالة فشله في سداد القرض أو فوائده يصبح من حق البنك بيع الأصل المرهون لاسترداد مستحقاته.ويمكن تصنيف الضمانات إلى نوعين:

I. الضمانات الشخصية:ترتكز على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا,وإنما يتطلب شخصا ثالثا يقوم بدور الضامن,و عليه يمكن أن نقسم هذا النوع من الضمان إلى:

1. الكفالة:هي أن يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم تستطع الوفاء بها عند حلول آجال استحقاقها,ونظرا لأهميتها كضمان شخصي ينبغي أن يكون مكتوبا و متضمنا طبيعة الالتزام بدقة وأن يمس موضوع الضمان ومدته,الشخص المدين و الشخص الكافل,إضافة إلى أهمية و حدود الالتزام كما تجبر الأنظمة المختلفة على ضرورة إعلام المدين بمبلغ الدين و التزاماته و آجاله خلال فترة معينة لتفادي المنازعات الناجمة ن سوء التفاهم بين البنوك و العملاء .

2. الضمان الاحتياطي:هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه تسديد ورقة تجارية أو جزء من منها في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها التسديد و يختلف عن الكفالة في كونه يطبق على الديون المرتبطة بالأوراق التجارية كسند لأمر,السفتجة و الشيكات,كما يمكن تصنيف "تأمين الاعتماد"كضمان شخصي تقوم مؤسسة التأمين لحساب المستفيد من الاعتماد لتغطية خطر الوفاء بمبلغ الاعتماد.

II. الضمانات الحقيقية:هي ضمانات ترتكزعلى موضوع الشيء المقدم كضمان و تتمثل في قائمة واسعة من السلع و التجهيزات و العقارات,وتعطي هذه الأشياء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية,ضمانا

[1]عبد الرؤوف أحمد علي، إدارة المخاطر والأومات، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2016، ص 267.

لاسترداد القرض,يمكن للبنك أن يبيع هذه الأصول بمجرد التأكد من استحالة استرداد القرض,و تطبق هذه الضمانات على القروض الموجهة للاستثمار,وينقسم هذا الضمان إلى صنفين:

1. **الرهن الحيازي**:وينقسم بدوره إلى نوعين:

-الرهن الحيازي للأدوات و المعدات الخاصة بالتجهيزات :يسري على الأدوات و المعدات و البضائع,حيث يجب على البنك التأكد من سلامتها,وأن تكون البضاعة المرهونة غير قابلة للتلف.

-الرهن الحيازي للمحل التجاري:هو رهن المحل التجاري أو المؤسسة التجارية لصالح البنك,بموجب عقد مسجل حسب الأصول وفقا للأحكام القانونية السارية.

2. الرهن العقاري:هو العقد الذي يكتسب بموجبه البنك حقا عينيا على عقار وفاءا لدينه حيث يمكن أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار في أي يد كان,متقدما في ذلك على الدائنين التاليين له في المرتبة و ينبغي لهذا العقار أن يكون صالحا للتعامل,و قابلا للبيع في المزاد العلني,وبالتالي الرهن العقاري يمثل أفضل الصيغ التي تضمن القروض البنكية و إذا حل أجل استحقاق الدين ولم يسده المدين يمكن للبنك وبعد تنبيه المدين أن يترع ملكية العقار منه.[1]

تعتبر أهمية تجميع المخدرات في شكل ودائع ومنحها للمستثمرين في شكل ودائع ومنحها للمستثمرين في شكل قروض الوظيفة الأساسية لأي بنك,والعائد المتولد عن هذه العملية يمثل المحور الرئيسي لإراداته همها تعددت المصادر الأخرى و حسب اختلاف طبيعتها,أهدافها ومدتها,وحسب طبيعة موضوع التمويل والأشكال التي يأخذها.كما أنّ عملية منح القروض لا تخلو من المخاطر مختلفة المصادر,فنجد البنوك تسعى جاهدة للحد منها و محاولة التخفيف من آثارها قدر الإمكان,وهذا بوضع عدة ضوابط تسيّر أموال البنوك وحقوقه,وطلب ضمانات لمواجهة هذه الأخطار حماية لأموال المودعين باعتبارها أمانة لديه.

[1]طاهر لطرش,مرجع سابق,ص163-169

المبحث الثالث:إجراءات و معايير منح القروض

لقد تم الإشارة سابقا إلى أن المصرف التجاري يعمل أساسا بأموال الآخرين,ونظرا لأنّ هذا العمل يتم من خلال توجيه هذه الأموال إلى نشاطات استثمارية مختلفة وذات مخاطر متباينة,ولهذا على إدارة البنك أن تولي عناية خاصة بنوعية الاستثمار من ناحية مجالها ودرجة المخاطر المحيطة بها,ومعايير وإجراءات منح القروض.

المطلب الأول: إجراءات منح القروض

يمكن عرض الخطوات التي تتبع في منح القروض فيما يلي:[1]

أولاً: البحث عن القرض وجذب العملاء:حيث من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء و البحث عن القرض لتسويق القروض

ثانيًا: تقديم طلبات الاقتراض:وتقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك يجب أن تكون صالحة لإدخالها الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات

ثالثًا: الفوز والتصويت المبدأي:تبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات التقنية المبدئية للطلبات المقبولة و المستوفاة البيانات حيث يطلب استكمال المستندات ,وتبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراء الاستلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة.

رابعًا: **التفاوض**:بعد وضع سياسة الاقتراض وتحليل الائتمان للتقليل من مخاطر القروض تصبح هناك ما يسمى بمتغيرات لقرار القرض و التي تكون موضع تفاوض بين البنك و العميل فالبدائل هي محدد التفاوض.

خامسًا: التقييم:يتم فيها وضع نتائج التحليل و الاستعلام وعمل تقدير عن المنافع و التكاليف من منطق معايير التقييم المعترف بها من إدارة البنك و الذي يقوم بتقييم شخص أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.

[1] عبد المطلب عبد الحميد,اقتصاديات النقود و البنوك,الدار الجامعية,مصر,2007,ص134-136

سادسًا: اتخاذ القرار و التعاقد:بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة و يكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد للتوقيع.

سابعًا: سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي و المتابعة:حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات,ويتم تنفيذ الالتزام التمويلي مع متابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية ويجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية.

ثامنًا: استرداد الأموال:عند استحقاق الأصل والأقساط يتم تحصيل القرض.

تاسعًا: التقييم اللاّحق:و التقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت,و لمعرفة نقاط كالضعف لتلاقيها مستقبلا .

عاشرًا: بنك المعلومات:من الواجب إدخال تلك المعلومات في الملفات و السجلات أو وضعها في الحاسب الآلي لاستعادتها و العودة إلى البداية الأولى التي يتم فيها رسم السياسات ووضع الأهداف و الأولويات.

المطلب الثاني:أسس منح القروض

إنّ مقدرة الفرد أو منظمة أو وحدة حكومية في الحصول على الائتمان يعتمد على الثقة المرتقبة للدائن في مقدرة المدين ورغبته في الدفع,وبصفة عامة تتوقف مقدرة المدين على ما يمتلكه وعلى فطنة المنظمة,كما تتوقف الرغبة على التكامل بين عدة العناصر المختلفة,هذا وسوف نتعرض لأهم الأسس المعتمد عليها من المصارف لتقديم القرض كما يلي:[1]

أولاً: **الموائمة:**يجب أن تتوافر بين مجموع التسهيلات المصرح بها للعميل الواحد وبين حجم موارده المالية المستثمرة في نشاطه و نوعية ذلك النشاط,ويرتبط ذلك بحد أقصى لها يمكن أن يمنح للعميل الواحد بما يكافئ تلاقي تشجيع العملاء على المغالاة في المتاجر بالملكية,أي بما يفوق طاقتهم على نحو ينقل مخاطر نشاطهم على عاتق البنوك.

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي,اقتصاديات الائتمان المصرفي,منشأة المعارف,الإسكندرية,2000,ص159

ثانيًا: الاعتبارات القانونية للضمان العيني:قد يسود الاعتقاد أن القروض التي تقدمها البنوك التجارية بدون ضمان هي مضمونة بالكامل بواسطة المركز المالي القوي للعميل,لكن هذا ينطوي على إغفال للاعتبارات القانونية بما تكسبه الأولوية والتي ينّص عليها القانون المدني,حيث نصّ على أنّه إذا كان الشيء المؤمن عليه منتقلا برهن حيازي أو برهن تأميني أو غير ذلك من التأمينات العينية فان هذه الحقوق تنتقل إلى التعويض المستحق للمدين بمقتضى عقد التأمين.

ثالثًا: التبادل:الذي يجب أن يكون بين القرض و الضمان,بمعنى أنه عند صرف القرض يتعين نقل الضمان إلى البنك في حالة السداد يعاد نقل الضمان إلى العميل,كما أن التبادل قد يكون في الضمانات ذاتها,فعندما يقترض العميل بضمان شخصي فإذا توقف المدين الأصلي عند الوفاء بالتزاماته يجب أن يسفر فورا عن تحول الدين إلى دين مغطى بالضمان الإضافي (أوراق مالية أو رهن عقاري).

رابعًا: توزيع المخاطر الائتمانية:بمعنى ضرورة عدم تركيز الاقتراض المصرفي في قطاع واحد أو في نشاط واحد بل تنويع التعامل مع القطاعات الأخرى عند تقديم التسهيلات الائتمانية.

خامسًا: الالتزام السياسة الائتمانية للبنك المركزي:و المتمثل في القوانين الصادرة في هذا الشأن أو في قرارات مجلس إدارة البنك المركزي المنظمة لسياسة الائتمان في البنوك التجارية من خلال الوسائل و الأساليب الموجهة للائتمان كما ونوعا وسعرا بما يشبع الحاجات الائتمانية المختلفة.[1]

المطلب الثالث:معايير منح القروض

يجب التحقق من قدرة المقترض ورغبته في الوفاء بالتزاماته عندما يحين ميعاد استحقاقها مستقبلا,وتلخص هذه العوامل في خمسة وهي:

أولاً: المقدرة الافتراضية لطالب القرض:

لا تهتم البنوك فقط بالقدرة على السداد,وإنّما أيضا بأهليته وقدرته على الاقتراض,فقد تمنح البنوك بعض القروض إلى القاصر لأهداف معينة,ولكن الخوف من عدم اعترافاتهم بذلك وأنهم لا يسألون عن تصرفات تمت في فترة عدم الرشد فإنها تشترط وجود كفيل أي ضمان له أهلية قانونية على ممارسة هذه

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي,مرجع سابق,ص159

التصرفات للتوقيع على العقد,وكذلك الحال إذا كانت الشركة طالبة القرض هي من شركات الأشخاص,فانه يطلب من جميع الشركاء التوقيع على عقد الاتفاق أو الشريك المسؤول عن ذلك بعد التحقق من سلامة تصرفاته.إذا كان القرض لشركة أموال فلا بد من دراسة سمعة و كفاءة إدارة الشركة وعلى أن يوقع على العقد المدير المسؤول.[1]

ثانيًا: السمعة:يعني في مجال الائتمان معرفة مدى حرص العميل على سداد التزماته وتمسكه التام شروط الاتفاق,فرجل المبادئ و الأخلاق يمتلك مجموعة من الصفات كالأمانة والإخلاص,والحكمة,و المثابرة ,ولكن على أي حال يصعب التحقق التام من هذه الصفات وفقا لمعايير موضوعية,ولكن يمكن الاستدلال على ذلك من خلال سلوك و تصرفات طالب القرض و تعملاته السابقة .

من المحتمل أن شخص ما لا يمتلك هذه الصفات ورغم ذلك لديه الرغبة في أداء التزاماته,لذلك تقيد تصرفاته ومعاملاته السابقة في معرفة مدى رغبة طالب القرض في الوفاء المستقبلي بهذه الالتزامات .

ثالثًا: المقدرة على توليد الدخل: إذا كان من المنتظر أداء القرض من الأرباح المستقبلية,فمن الضروري تقييم مدى قدرة طال القرض على توليد الأرباح أو دخل في المستقبل كافية لأداء هذه الالتزامات,فإذا كانت الأمانة والمثابرة والإخلاص والرغبة في السداد هي صفات مطلوبة,ولكن هذه الصفات في حد ذاتها ليست كافية لسداد القرض إلا إذا اقترن ذلك بتوليد الدخل.وبصفة عامة تدفع الالتزامات من أربعة مصادر وهي الأرباح:

- الأرباح أو الدخل الذي يحققه طالب القرض.
- مبيعات الأصول الثابتة .
- الاقتراض من الغير على أن يتم سداد القرض القائم من حصيلة القرض الجديد.

فقد يتم سداد القرض من حصيلة بيع الأصل الضامن,ولكن البنوك لا تفضل هذا الأسلوب إلا في حالة الضرورة القصوى لما ذلك من تأثير على علاقات البنك بعملائه.

[1] عبد الغفار حنفي,عبد السلام أبو قحف,الغدارة الحديثة البنوك التجارية,الدار الجامعية,الإسكندرية,2004,ص162

تتوقف قدرة المدين على أداء التزاماته على عدة عوامل كدرجة الثقافة و المركز الوظيفي,والعمر,والصحة و الذكاء وتعتبر خاصية الإدارة من العوامل الأساسية التي لا يجب إغفالها عند دراسة طلب الحصول على الائتمان من البنك.

رابعًا: درجة ملكية الأصول: يجب أن يمتلك أحدث اللالات و الأجهزة حتى يمكنه الصمود والمنافسة,وكذلك الحال بالنسبة لتاجر التجزئة لابد من أن يكون لديه مخزون من البضائع ووسائل لجذ العملاء, لذلك يشترط البنك أن يكون لدى طالب القرض رأس مال كضمان للقرض ويعتبر صافي الثروة(رأس المال المقدم من الملاك بالإضافة إلى الاحتياطات والأرباح المحتجزة)وحجمه مقياسا لمتانة المركز المالي و المحدد لحجم القرض الذي يقدمه البنك,فحجم ونوعية هذه الأصول التي تمتلكها الشركة تعكس ذكاء و فطنة الإدارة,بحيث تستخدم بعض من هذه الأصول كضمان في حالة عدم كفاية الأرباح ويقلل هذا من المخاطر التي يتعرض لها البنك,ورغم توافر هذه الضمانات فان البنوك تفضل التحقق من كفاية الدخل كوسيلة لأداء هذه الالتزامات.

خامسًا: الظروف الاقتصادية: تأثر الظروف الاقتصادية على مدى قدرة طالب القرض على سداد التزاماته والتي قد تكون غير مواتية ولا يسأل عنها في هذه الحالة, فقد تتوافر الصفات الأربعة السابقة في طالب القرض,ولكن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح الائتمان,لذلك يجب على إدارة الائتمان التنبؤ المسبق بهذه الظروف خاصة إذا كان القرض طويل الأجل.[1]

ولهذا يشير البعض صراحة إلى أن الظروف تعني البيئة التي تعمل بها الفرد و أو المنشأة المقترضة,وهي تشمل كل مايتعلق بالقطاع الذي ينتمي إليه الفرد أو المنشأة والتغيرات في حالة المنافسة.

[1] عبد الغفار حنفي,عبد السلام أبو قحف,نفس المرجع السابق,ص165-166

خلاصة :

البنوك بصفة عامة تلعب دور أساسي في توفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية, وبصفة خاصة تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال و المدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة و إفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها,بالإضافة إلى مختلف الوظائف الأخرى التي تمارسها والتي طورتها لمواجهة تحديات العصر.

وبالتالي تعتبر وظيفة الإقراض من الوظائف الأساسية في البنوك التجارية التي تزيد من مواردها حيث أصبحت تمنح القروض بأشكال مختلفة من حيث طبيعتها,أهدافها,مدتها وذلك حسب طبيعة التمويل والأشكال التي يأخذها,وهذه الوظيفة كغيرها من الوظائف لا تخلو من المخاطر التي قد تؤدي إلى إفلاس البنوك,مما أوجب على هذه الأخيرة وضع معايير وأسس لحماية مواردها ولضمان بقائها واستمرارها في السوق.

الفصل الثاني:

تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية

مقدمة الفصل الثاني

تعتبر المشاريع الاستثمارية عنصرا حيويا وفعال في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية لأي بلد,حيث أن أي زيادة في المشاريع الاستثمارية سوف تؤدي إلى تراجع معدلات البطالة وزيادة الناتج القومي.وهنا يأتي دور البنوك بالإسهام المباشر في توفير الاحتياجات اللازمة لمختلف المشاريع والعمل على تطويرها.وسوف نعرض في هذا الفصل بعض الأدبيات النظرية و التطبيقية المرتبطة بموضوع التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية بإتباع الخطوات التالية:

المبحث الأول:عموميات حول المشاريع الاستثمارية

المبحث الثاني:دراسة المشاريع الاستثمارية و تقييمها

المبحث الثالث: التمويل البنكي المشاريع الاستثمارية

المبحث الأول:عموميات حول المشاريع الاستثمارية

تمهيد:

يعد الاستثمار من احد العناصر الهامة التي تساهم في تحريك عجلة النمو وهو الطريقة الناجعة لإنشاء ومضاعفة الثروات ومنه تسحين الأوضاع سواء على مستوى المؤسسات وحتى على المستوى الوطني وهو أداة فعالة لتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية للمجتمع من خلال رفع مستويات الإنتاج التي تحقق الاكتفاء الذاتي و الرفاهية ونظرا لتأثيره على المحيط المالي والاقتصادي.

المطلب الأول:مفهوم الاستثمار والمشاريع الاستثمارية

أولاً: مفهوم الاستثمار:

يستمد مفهوم الاستثمار أصوله من علم الاقتصاد وهو على صلة وثيقة بمجوعة أخرى من المفاهيم الاقتصادية ومن أهمها الدخل,الاستهلاك,الادخار والإقراض,ولقد تعددت المفاهيم حول الاستثمار واختلفت حس الزاوية المنظورة إليها يلاحظ ذلك فيما يلي :

I. مفهوم الاستثمار من الناحية الاقتصادية:هو التضحية أو الاستغناء عن استهلاك عاجل أكيد من أجل الحصول على استهلاك آجل أوفر غير مؤكد, حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية.

II. مفهوم الاستثمار من الناحية المحاسبية:يقترن مفهوم الاستثمار هنا بالقيم الثابتة أي تضم كل السلع والقيم المادية والمعنوية التي تمت حيازتها أو إنشاؤها من قبل المؤسسة والتي تتعلق بدورات مالية.[1]

III. مفهوم الاستثمار من الناحية المالية:يعتبر الاستثمار هو توظيف الأموال في فترات زمنية يؤدي من خلاله إلى التقليل من المصاريف على المدى الطويل.أما PIERRE CONSOفعرف الاستثمار على أنّه"توظيف فوري لمبالغ مالية لشراء أصل على أمل الحصول على أرباح على فترات,وهذا التوظيف للأموال لا

[1]الإدارة المالية المعاصرة.ديوان المطبوعات,الطبعة الأولى,1962,ص241

يعني الإنفاق المبدئي فقط بل يشمل أيضا التدفقات النقدية الخارجة أثناء العملية الإنتاجية,كتكوين العمال لاستعمال الأصول الجديدة ".[1]

ثانيًا: مفهوم المشاريع الاستثمارية:

التعريف الأول:يمكن تعريف المشروع على أنه تصور, أو فكرة عن تخصيص موارد معينة لكي تستخدم في إيجاد طاقة إنتاجية جديدة,أو لزيادة طاقة إنتاجية قائمة,أو لإحلال طاقة إنتاجية حالية,وذلك بغرض تحقيق منفعة مستقبلية من تشغيل المشروع,لتقديم منتوج معين أو خدمة معينة.[2]

التعريف الثاني:مجموعة من المساهمات المثلى,ذات الطابع الاستثماري و القائمة على أساس تخطيط قطاع إجمالي ومترابط,الذي يمكننا من استغلال الموارد البشرية والمادية التي بدورها تؤدي إلى تحقيق التطور الاجتماعي و الاقتصادي بصفة محددة,كما يجب أن يتحدد عناصر المشروع بدقة وذلك من حيث طبيعة ومكان وزمان القيام به.[3]

التعريف الثالث:المشروع هو اقتراح خاص باستثمار يهدف إلى إنشاء أو توسيع أو تطوير بعض التسهيلات بهدف زيادة إنتاج السلع و الخدمات في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة.[4]

تعريف شامل:هو اقتراح بتخصيص قدر من الموارد في الوقت الحاضر ليستخدم في خلق طاقة إنتاجية جديدة, أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة أو توسيعها بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها في المستقبل عبر فترة زمنية طويلة نسبيا.

المطلب الثاني:أنواع المشاريع الاستثمارية

تختلف المشاريع الاستثمارية باختلاف درجة الارتباط الموجودة بين مختلف المشاريع ويمكن ذكر بعض أنواع المشاريع الاستثمارية كالتالي:

---

[1] PIERRE CONSO SO : LA GESTION FINANCIERE DE L' ENTREPRISE ;TOME2 ; EDITION BERTI, PAGE 371

[2] مصطفى محمود أبو بكر, دليل إعداد دراسات جدوى المشروعات وتحقيق فعالية قرارات الاستثمار,الدار الجامعية للنشر,مصر,2000,ص36

[3] فهمي خلال أحمد,دراسات في اقتصاديات المشروعات الجديدة,دار الفكر العربي,القاهرة,1997,ص35

[4] نبيل شاكر,إعدادات دراسة الجدوى,وتقييم المشاريع الجديدة,مكتبة عين شمس,القاهرة,1998,ص14

أولاً: المشاريع المستقلة:بحيث أنّه إذا تم اختيار مشروع على الآخر,فان هذا الاختيار لا يؤثر على قرار قبول أو رفض الآخر.

ثانيًا: المشاريع المتلازمة:يقصد بها تلك المشاريع التي تكون المؤسسة فيها أمام اختيارين,إمّا أن ترفض المشروعين معا أو تقبلهما معا أي أن قبول الأول يلتزم قبول الثاني.

ثالثًا: المشاريع المكملة:هي تلك المشاريع **التي** في حال قبول أحدهما,فانّه يؤدي مباشرة الى زيادة التدفقات النقدية الناجمة عن المشروع الثاني,أو نقصانها أو زيادة تكلفتها.

رابعًا: المشاريع المتنافية:يقصد بها تلك المشاريع التي إذا كان قبول إحداهما يستلزم رفض أو التضحية بالآخر,وهذا لعدم توفير الأموال اللازمة لتمويلها معا بسبب الاستحالة التقنية.

خامسًا: المشاريع المعنوية:وهي المشاريع التي إذا قبول أو رفض احدهما فان هذا يؤدي الى زيادة تكاليف المشروع أو نقصان إيراداته.[1]

المطلب الثالث:أهداف المشاريع الاستثمارية

يعتبر تحديد الهدف المراد تحقيقه نقطة الانطلاق والبداية عند إعداد دراسات المشاريع الاستثمارية,ويتوقف الهدف من المشروع الاستثماري على نمط الملكية التي سوف يأخذها هذا المشروع حال تنفيذه والذي قد يتمثل فيما يلي:[2]

من جهة المشاريع ذات الملكية الخاصة فأقصى ربح هو الهدف الرئيسي ولكن لا يعتبر الهدف الوحيد نظرا لوجود أهداف أخرى بجانب ذلك تكون على درجة كبيرة من الأهمية من جانب إدارة المشروع الخاص ومن أهمها:

-تحقيق أقصى قدر ممكن من الإيرادات.

-الحصول على شهرة كبير في الأسواق.

[1] فركوس محمد,الموازنات التقديرية,أداة فعالة للتسيير,ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر,2001,ص168

[2] CORBEL.G-C ;MANAGMENT DE PROJET FONDAMENTAUX METHODES OUTILS,EDITIONS D' ORGANISATION ;PARIS ;2003 ;P12

-زيادة الإيرادات ومن تم تنمية الأرباح في المستقبل.

-تحقيق أهداف المديرين الخاصة الذين ترتبط مصالحهم برقم المبيعات.

-مراعاة الاحتفاظ بسيولة مناسبة وموقف مالي سليم.

أما فيما يخص أهداف المشاريع العامة فانه يمكن تقديم المنفعة العامة, والتي قد تتمثل في تقديم خدمة بتكلفتها أو بأكثر أو أقل,ولا مانع إطلاقا من تحقيق أرباح إلا أن ذلك يجب ألا يكون على حساب الأهداف التي من أجلها أنشئ المشروع,وعموما فانه يمكن إيجاز أهم الأهداف التي تنشأ من أجلها المشاريع العامة فيما يلي:

-إنشاء مشاريع مرتبطة بأمن للدولة مثل الصناعات العسكرية أو الاعتبارات تمس الاقتصاد مثل إنشاء مصافي النفط أو أساطيل بحرية لنقله,أو إنشاء المشاريع الصناعية الثقيلة التي تشكل أحد أسس التنمية.

-إنشاء مشاريع إنتاجية للحصول على الموارد المالية لتغطية نفقاتها بدلا من اللجوء لفرض ضرائب جديدة.

-امتصاص جزء من معدلات البطالة المتزايدة.

-توفير العملات الأجنبية اللازمة لدعم الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: دراسة المشاريع الاستثمارية وتقييمها

إن فكرة تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية تقوم على أساس مقارنة التدفقات النقدية المتوقعة لكل بديل، ثم اختيار البديل الذي يحقق أكبر التدفقات في ضوء الشروط التي تحددها الإدارة، فهناك مجموعة من الطرق والأساليب لتنفيذ هذا الأمر، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الدراسة الفنية لتقييم الأداء

أولاً: الدراسة التقليدية لتقييم المشاريع

تعتبر هذه المعايير من أبسط وأقدم طرق تقييم المشروع وأكثرها شيوعًا، حيث أنها تقوم بإهمال التضخم في تقييم إيرادات المشاريع الاستثمارية.

I. معايير فترة الاسترداد (DR)

يقصد بفترة الاسترداد تلك الفترة الزمنية اللازمة لكي يسترد المشروع خلالها التكاليف الاستثمارية التي أنفقت على المشروع.[1]

ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{معيار فترة الاسترداد} = \frac{\text{قيمة الاستثمار الأصلي}}{\text{التدفقات النقدية السنوية الثابتة}}$$

يمتاز هذا المعيار بالبساطة والعمولة إلا أنه لا يأخذ القيمة الزمنية للنقود بعين الاعتبار ولا يأخذ الاعتبار التدفقات ما بعد فترة الاسترداد.[2]

II. معيار العائد المحاسبي (TRC)

هو سعر الفائدة الذي يساوي بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية وبين التكاليف التي يتطلبها المشروع المقترح، وبين التكاليف التي يتطلبها المشروع المقترح، ويحسب بالعلاقة التالية:

[1] أحمد فريد مصطفى، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص 99.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 297.

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = \left(\frac{\text{معدل الأرباح المحاسبية}}{\text{تكلفة المشروع الأولية}}\right) \times 100$$

من عيوبه إهماله عنصر الوقت بالرغم من أنه مهم جدًا لتقييم المشاريع.[1]

ثانيًا: المعايير الحديثة لتقييم المشاريع

كان من أهم نقاط ضعف المعيارين السابقين عدم أخذهما بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، على الرغم من أن المعيار السليم والذي يمكن الاعتماد عليه في تقدم المشاريع، وصولا إلى اختيار البديل الأفضل، لابد من أن يأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار، وهذا ما نميزه في المعايير التالية التي تعتبر أيضًا من المعايير المستعملة في تقييم المشاريع.

I. مؤشر الربحية (IP)

تعتمد هذه الطريقة في حسابها على نفس البيانات والمعلومات التي تعتمد عليها بطريقة صافي القيمة الحالية، فإذا كان مؤشر الربحية أقل من الواحد الصحيح فيعني هذا أن التدفقات الداخلية أقل من التدفقات الخارجية وبالتالي فإن الاقتراح غير مربح. أما في الحالة العكسية فيعتبر الاستثمار مربح.

$$\text{مؤشر الربحية} = \frac{\text{القيمة الحالية الصافية للاستثمار}}{\text{الاستثمار الأولي للمشروع}}$$

يعكس هذا المعيار فعالية إنتاجية الاستثمار وهذا لأنه يقيس العائد الصافي للوحدة النقدية الواحدة من رأس المال وبناءًا عليه يعتبر هذا المعيار كمؤشر جيد لقياس الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية للمشروع.[2]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 284-285.

[2] سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2002، ص 95.

II. معيار القيمة الحالية الصافية (VAN)

ويمكن تعريف القيمة الحالية الصافية بأنها الفرق بين مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية المحققة خلال عمر الاستثمار وبين التكلفة الأولية لهذا الاستثمار. القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية يمكن حسابها بواسطة معدل الاستحداث أي معدل الفائدة. وتحسب بالعلاقة التالية:[1]

$$VAN = \sum \frac{cf^t}{(1+n)^n} - I_0$$

cf: التدفقات النقدية

I_0: الاستثمار الأولي للمشروع

t: معدل التضخم

n: العمر الإنتاجي

فبعد حساب صافي القيمة الحالية فإن معيار القبول والرفض مع بقاء الظروف الأخرى يكون كما يلي:

إذا كانت: $VAN < 0$: المشروع يقبل

$VAN > 0$: المشروع يرفض

ما يميز هذا المعيار هو الأخذ بعين الاعتبار ومراعاة القيمة الزمنية للنقود والأخذ بعين الاعتبار كل التدفقات النقدية للمشروع ويستخدم سعر الخصم الذي يمثل تكلفة رأس المال أو تكلفة الأموال.[2]

[1] بوحنا عبد الآدم، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة المنظمات، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2005، ص 155-156.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 298.

III. معيار العائد الداخلي (TRI) [1]

هو معدل الخصم أو معدل التحيين الذي يجعل القيمة الحالية الصافية للمشروع معدومة، يعني هو المعدل الذي يجعل القيمة الحالية للتدفقات مساوية لإنفاق المستثمرين، ويسمى بالعائد الداخلي لأنه يعبر عن العائد أو المردودية الذي يحققه المشروع نفسه.

ويرمز له بـ TRI بحيث $VAN = TRI, I_0, cf_t = 0$ ونكتب:

$$VAN = -I_0 + \sum_{t=1}^{n} \frac{cf_t}{(1+r)^t} = 0$$

ويحسب معدل العائد الداخلي TRI بالعلاقة التالية:

$$TRI = r_1 + (r_2 - r_1)\frac{v_1}{v_1 - v_2}$$

المطلب الثالث: تقييم المشاريع الاستثمارية

يخضع تقييم المشاريع الاستثمارية لعدة خطوات هي:

1. تحديد التكلفة الاستثمارية المتوقعة للمشروع؛
2. تقدير التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع؛
3. تحديد درجة الخطر المصاحبة للتدفقات النقدية الخاصة بالمشروع؛
4. تحديد تكلفة الأموال التي تستخدم لخصم التدفقات النقدية وهذا بتحديد درجة خطورة المشروع؛
5. تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والتي تستخدم كأساس لتحديد قيمة الأصول محل التقييم؛

[1] مجدوب خيرة، محاضرات في تقييم المشاريع، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2017/2016، ص 41-43.

6. مقابلة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من المشروع بقيمة التكلفة الاستثمارية للمشروع، فإذا كان معدل العائد المتوقع على الاستثمار أكبر من تكلفة رأس المال يقبل المشروع وفي حالة العكس يرفض المشروع.[1]

[1]عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 260.

المبحث الثاني:دراسة المشاريع الاستثمارية و تقييمها

المطلب الثاني:الدراسة المالية للمشاريع الاستثمارية

عند تقييم البنك على تمويل الاستثمارات,فهذا يعني القيام بتجميد البنك لأمواله لفترات طويلة,يجهل سبب ما سوف يحدث أثنائها,لذلك يقوم بقراءة مالية لحالة المؤسسة,بالتركيز على بعض النسب الجوهرية.وعليه يتم استخدام :

أولاً: التحليل باستعمال مؤشرات التوازن المالي:

فالتوازن المالي يتعلق بقدرة الحفاظ على درجة كافية من السيولة لضمان تعديل دائم للتدفقات النقدية,ولأجل ذلك

I. رأسمال العامل الصافي: إن المؤسسة المقترضة مطالبة بتسديد ديونها قبل تحصيل مستحقاتها,وهذا ما يضعها في حالة صعبة اتجاه دائنيها,فحدوث دوران بطيء للأصول المتداولة انخفاض المبيعات,تسديد متأخر للزبائن,دوران بطيء للمخزونات,...الخ يمكنه أن يؤثر على التوازن المالي للمؤسسة.[1]

تكلفة تمويل الاستثمارات الثانية,أو بالأحرى مدى مساهمة الأموال الدائمة في تمويل الأصول الدائمة في تمويل الأصول الثانية للمؤسسة.[2]

ويتم حساب رأس مال العامل الصافي انطلاقا من الميزانية المالية,حيث نجد أنه عبارة عن الأموال الدائمة(الأموال الخاصة+الخصوم غير الجارية)المستخدمة في تمويل الأصول الصافية ويكون:[3]

رأسمال العامل الصافيFR=الأموال الدائمة–الأصول الثابتة الغير جارية

أو

رأسمال العامل الصافي=الأصول الجارية–الخصوم الجارية

[1]عبد المطلب عبد المجيد,البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها'الدار الجامعية,الابراهمية,2008,ص135

[2] ALAIN MARION, ANLYSE FINANCIERE ET METHODE, DUNOD, 3EDITION, PARIS, France, 2004, P44

[3] IBID

ويكون رأسمال العامل الصافي ايجابي من أجل ضمان هامش أمان المؤسسة من تسديد التزاماتها الاستثنائية.ويختلف حجم رأسمال العامل من مؤسسة لأخرى كل حسب طبيعتها والقطاع الذي تنتمي إليه,فيكون في الغالب أقل حجما في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظرا لسرعة دوران المخزون في الأولى و بطئها في الثانية,كما قد يختلف من فترة زمنية الى أخرى لنفس المؤسسة باختلاف العوامل التي تؤثر عليه.[1]

وبصفة عامة هناك ثلاث حالات مختلفة لرأسمال العامل هي:[2]

-رأسمال العامل الصافي موجب$FR>0$:يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل,وحسب هذا المؤشر فان المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى,وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية وهذا يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

-رأسمال العامل الصافي سالب$FR<0$:في هذه الحالة نجد أن المؤسسة تعجز عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة,وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

-رأسمال العامل الصافي معدوم$FR=0$:في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط,أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل,فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل,وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

II. احتياجات رأسمال العامل:يعبر هذا المؤشر عن قدرة المؤسسة على تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية,بعبارة أخرى فان المؤسسة في دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها و مديونيتها(احتياجات الدورة)بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة),وإذا كان الفرق بينهما موجبا فان المؤسسة في حاجة إلى موارد أخرى تزيد عن مدتها عن دورة واحدة.[3]

---

[1] A LAIN MARION ET J' ACQUE LINE DELAHAYE FLORENCE DELAHAYE,DGGC FINANCE CE D' ENTREPRISE,DUNOD,PARIS,2007,P116

[2] سعادة اليمين,استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها ,دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة (سطيف),مذكرة ماجستير, غ م,كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير,جامعة الحاج لخضر باتنة,2009,ص29

[3] سعادة اليمين,مرجع سابق,ص60

كما يعتبر رأسمال العامل بمثابة المحور لرأسمال العامل,فهو رأس المال الأمثل للبنية المالية للمؤسسة.أي هو حجم من الأموال الدائمة الواجب توفيره لتمويل الموجودات المتداولة,والذي يضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة.[1]

وتنقسم احتياجات رأسمال العامل إلى:[2]

-احتياجات رأسمال العامل للاستغلال:و يمثل القيم الأكبر من احتياجات رأسمال العامل,ويتمثل في الفرق بين أرصدة العناصر المرتبطة مباشرة بالنشاط الاستغلالي العادي للمؤسسة .

ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

احتياجات رأسمال العامل للاستغلال=الأصول المتداولة للاستغلال-الخصوم المتداولة للاستغلال

احتياجات رأسمال العامل للاستغلال=الأصول المتداولة للاستغلال-الخصوم المتداولة للاستغلال

-احتياجات رأسمال العامل خارج الاستغلال:يعبّر عن نسبة نشاط المؤسسة,وديون خارج الاستغلال,طارئة أو استثنائية ,غير أن هذا النوع من الذمم والديون عادة ما تكون نسبته بسيطة أو ضعيفة في تكوين احتياجات رأسمال العامل:[3]

ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

احتياجات رأسمال العامل خارج الاستغلال=الأصول المتداولة خارج الاستغلال-الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

ج)الخزينة الصافية: تعرف الخزينة الصافية على أنها:"فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل الشتات,واحتياجات رأسمال العامل",ويعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في تسيير الخزينة الصافية

[1]المرجع نفسه,ص60

[2]عبد الحفيظ الأقيم,التحليل المالي,مطبوعة جامعية,جامعة منتوري,قسنطينة,الجزائر,1996,ص17

[3]حمزة محمود الزبيدي,الإدارة المالية المتقدمة,مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع,عمان,2004,ص175

المحور الأساسي في تسيير السيولة,ويظهر التقارب بوضوح بين السيولة والربحية,فزيادة قيمة الخزينة تزيد من قدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة ويتبين معها مشكل وفاء المؤسسة وبالتزاماتها نحو دائنها.[1]

وتحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين التاليتين:

الخزينة الصافية=رأسمال العامل–احتياجات رأسمال العامل

أو

الخزينة الصافية=الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية+أموال الخزينة الأصول–أموال خزينة

من خلال مقارنة رأسمال العامل مع احتياجات رأسمال العامل يندرج لدينا الحالات التالية:[2]

–الحالة الأولى:الخزينة الصفرية

وهي الحالة المثلى للخزينة,حيث تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي وذلك بتساوي كل من رأسمال العامل و احتياجات رأسمال العامل,وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

–الحالة الثانية:الخزينة الموجبة

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة, وبالتالي يكون هناك فائض في رأسمال العامل مقارنة بالاحتياج في رأسمال العامل.ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة,الأمر الذي يجعل الخزينة موجبة و بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

–الحالة الثالثة:الخزينة السالبة في هذه الحالة يكون رأسمال العامل أقل من احتياجات رأسمال العامل,وهنا تكون المؤسسة بحاجة الى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

ثانيًا: التحليل باستعمال النسب المالية

إنّ النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي تركز على النسب المالية الأكثر دلالة في معالجة وتفسير المعلومات و البيانات الخاصة بالمشروع الاستثماري, حيث يستعمل هذا الإطار مجموعات رئيسية التالية:[1]

[1] محمد مبروك أبو زيد,التحليل المالي شركات وأسواق مالية,دار المريخ للنشر,ط2,المملكة العربية السعودية,رياض,2005,ص50

[2] سعادة اليمين,مرجع سابق,ص66-67

I. نسبة النشاط ومعدلات الدوران:تسير هذه النسب الى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على استخدام وإدارة أصولها في تحقيق رقم الأعمال وتضم هذه النسب عادة لتحديد ما إذا كان استثمار المؤسسة في كل أصل من أصولها يبدو معقولا أو أكثر مما ينبغي,تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): النسب المالية

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال/إجمالي الأصول	توضح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال
معدل دوران الأصول غير الجارية	رقم الأعمال/الأصول غير الجارية	يشير معدل دوران الأصول غير الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال
معدل دوران الأصول الجارية	رقم الأعمال/الأصول الجارية	يشير معدل دوران الأصول الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال
معدل دوران المخزون	تكلفة البضاعة المباعة/رصيد المخزون	يساعد هذا المعدل على معرفة سرعة تدفق الأموال خلال المخزون السلعي
فترة التخزين	365يوم/معدل دوران المخزون	يقوم هذا المؤشر على قياس عدد الأيام
معدل دوران الذمم	رقم الأعمال/رصيد الذمم	يقيس هذا المعدل كفاءة عمليتي منح الائتمان و التحصيل بمعنى أنه

[1]مفلح محمد عقل,مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي,المجمع العربي,عمان ,الأردن,2006,ص256

		كلما زاد معدل الدوران كلما دل ذلك على كفاءة الإدارة والعكس صحيح
فترة التحصيل	365يوم/معدل دوران المدينين	يقصد بفترة التحصيل الفترة ما بين إتمام صفقة البيع وتحصيل قيمة فواتير البيع,وهي مؤشر على سيولة رصيد المدينين,فكلما كانت فترة التحصيل قصيرة الأجل كلما دل ذلك على درجة عالية من السيولة
معدل دوران النقدية	رقم الأعمال/الموجودات ويماثلها	تبين هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية خلال العمليات التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة

المصدر: لزعر سامي,تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي,مذكرة ماجستير,غ م,جامعة منتوري قسنطينة,كلية العلوم الاقتصادية,2012,ص102

II. نسب الهيكل التمويلي والتسيير المالي:يريد المسيّر المالي أحيانا على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل,وبالتالي يجب البحث عن النسب ذات الدلالة المناسبة لحساب الاحتياجات المالية,والجدول التالي يوضح هذه النسب:

الجدول رقم (2-2): الهيكل التمويلي والتسيير المالي

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التمويل الخارجي للأصول	الخصوم الجارية+الخصوم غير الجارية/إجمالي الأصول	تعبر هذه النسبة عن المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير
نسبة التمويل الداخلي للأصول	الأموال الخاصة/إجمالي الأصول	تستخدم هذه النسبة كدليل على مدى استقرار وسلامة المركز المالي من منظور الأجل الطويل
نسبة المديونية الكاملة	الخصوم الجارية+الخصوم غير الجارية/الأموال الخاصة	تستخدم هذه النسبة كمؤشر على مدى المخاطرة التي يغامر بها المقرضون
نسبة المديونية قصيرة الأجل	الخصوم الجارية/الأموال الخاصة	تبرز هذه النسبة العلاقة بين مقدار الأموال المقدمة من طرف أصحاب المشروع ومقدار الأموال الخارجية قصيرة الأجل

المصدر:لزعر محمد سامي,مرجع سابق,ص101

III. نسب السيولة: تقيس نسبة السيولة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل,تجاه دائنيها عندما يحين أجل استحقاق هذه الالتزامات,وتربط هذه النسب بوجود هذه الأصول السائلة التي يمكن تداولها في الأسواق وتحويلها إلى نقدية بسهولة وسرعة عند سعر السوق,[1] والجدول التالي يوضح ذلك:

[1]عاطف وليم أندراوس,التمويل والإدارة المالية للمؤسسات,دار الفكر الجامعي,الإسكندرية,2006,ص95

الجدول رقم (2-3): نسب السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	التفسير
نسبة التداول	الأصول الجارية/الخصوم الجارية	تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية
نسبة السيولة السريعة	الأصول الجارية-المخزون/الخصوم الجارية	تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم الجارية بالأصول الجارية ودون اللجوء إلى المخزون
نسبة النقدية	الموجودات وما يماثلها/الخصوم الجارية	تقيس هذه النسبة مقدرا النقدية,وما في حكمهما (الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل)المتوفرة لسداد الخصوم الجارية

المصدر:لزعر محمد سامي,مرجع سابق,ص99

المبحث الثالث: التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية ومخاطرها

إن ضمان استمرارية المؤسسة وكذا مواجهتها للتحديات المتزايدة التي تتعرض لها هو الغاية التي تصبوا إليها المؤسسات في الوقت الراهن، إلا أن أكبر مشكل يعيق تنميتها هو كيفية جمع الموارد المالية وتوزيعها، باعتبار أن التمويل هو عنصر أساسي للاستثمار في النشاط والنمو، وهذا ما سوف نتناوله في مبحثنا هذا.

المطلب الأول: المفهوم العام للتمويل البنكي

يقصد بتمويل المؤسسة عمومًا منحها مختلف الموارد المالية سواء كانت دائمة أو مؤقتة لمزاولة النشاط الذي أسست من أجله استثمارًا كان أو استغلالاً.

التمويل البنكي هي الطريقة التي تقدم بها الأموال اللازمة لإنجاز المشروع وفقًا للمقاييس والشروط اللازمة والمتفق عليها لإنجاز هذا المشروع. إذن التمويل يمثل الأساس أو الركن الجوهري المحقق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

كما يعرف التمويل البنكي بأنه التمويل الذي يقوم بواسطة البنوك بأنواعها المختلفة بالإضافة إلى التمويل المقدم من طرف البنوك الدولية والمؤسسات التمويلية الدولية الأخرى.[2]

يعرف التمويل البنكي بأنه ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز البنكي، أو هو مختلف القروض المقدمة من طرف البنك إلى المؤسسات التي تكون في حاجة إليه، بغرض إنشاء مؤسسات جديدة أو لتوسيع مؤسسات ناشئة أو لحل أزمة سيولة تمر بها.[3]

المطلب الثاني: مصادر التمويل

تلجأ المشروعات إلى ثلاث أنواع من مصادر التمويل للحصول على احتياجاتها المالية وهي:

- ✓ التمويل قصير الأجل؛
- ✓ التمويل متوسط الأجل؛

[1] بعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 23.

[2] رشيد صالح عبد الفتاح، التمويل المصرفي للمشروعات، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص 114.

[3] رابح خوني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، أتراك للطباعة والنشر، مصر، 2008، ص 100.

- ✓ التمويل طويل الأجل.

أولاً: التمويل قصير الأجل

تتمثل هذه المصادر في: الائتمان التجاري والائتمان المصرفي بالإضافة إلى المستحقات.

I. الائتمان التجاري

يعرف بأنه قصير الأجل الذي يمنحه المورد إلى المشتري عندما يقوم هذا الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها على أن يتم سداد قيمة المشتريات في فترة لاحقة، مما يمكن المشتري من الحصول على ما يحتاجه من البضائع بصفة عاملاً مقابل وصف بالسداد.[1]

II. الائتمان المصرفي (القروض المصرفية)

المقصود به هو تلك العملية التي يقوم بمقتضاها البنك على منح عميلاً سواء كان فرد أو شركة تسهيلات مصرفية إما في شكل نقود أو صور أخرى، وهذا من أجل تغطية العجز المسجل في السيولة لدى المؤسسة، وذلك لمواصلة نشاطها المعتاد، وهذه التسهيلات تكون مقابل فائدة يحصل عليها البنك.[2]

III. المستحقات

تتمثل في مجموع المستحقات أو حقوق الغير لدى المؤسسة والتي لم يتم تسديدها، وهي تمثل نسبة كبيرة من إجمالي مصادر الاقتراض قصيرة الأجل التي تلجأ إليه المؤسسة، ومن أهم مصادرها الأجور والضرائب التي لم تدفع، لكن يجب مراعاة الآثار السلبية غير المنتظرة التي سوف تنعكس عليه، مثل عدم رضا العامل من عدم السداد أو استلام أجورهم في مواعيدها المحددة، أو قبض مصلحة الضرائب لمستحقاتها.[3]

[1] منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، مؤسسة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1996، ص 15.
[2] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 18.
[3] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 20.

ثانيًا: التمويل متوسط الأجل[1]

هو التمويل الذي يتم سداده في فترة تزيد عن سنة ولا تقل عن عشر سنوات. وينقسم هذا النوع من التمويل إلى:

I. التمويل بالقروض متوسطة الأجل

عادة يتم تسديد هذه القروض بصورة منظمة على مدار عدة سنوات تمثل عمر القروض، وعادة ما يكون القرض مضمون بأصل معين أو بأي نوع من الضمانات الأخرى، حيث تمثل البنوك وشركات التأمين المصدر الرئيسي لهذه القروض.

II. التمويل التأجيري

يعتبر أحد الأساليب التي يعتمد عليها في تمويل المؤسسات الاستثمارية لتفادي اللجوء المكثف إلى القروض البنكية وإصدار السندات وما يتبعه من آثار سلبية على الوظيفة المالية المستقبلية، ويعرف بأنه: "التزام تفادي بتأجير أجهزة وأدوات إنتاجية بين مؤسسات مالية إلى مؤسسة إنتاجية مستخدمة لهذه الأجهزة بفترة معينة مقابل أقساط كراء محددة".

ثالثًا: التمويل طويل الأجل

ينقسم هذا النوع إلى: أموال الملكية والأموال المقترضة.

I. أموال الملكية

وينقسم هذا النوع من التمويل إلى التمويل بالأسهم العادية وبالأسهم الممتازة والتمويل بالأرباح المحتزة.

1. الأسهم العادية:

هي تمثل سند ملكية لحاملها، لذا فهي تسمى بحقوق الملكية وهي أسهم يتم طرحها من قبل الشركة، وذلك للحصول على الأموال الضرورية لتمويل نفقاتها الاستثمارية.

[1] سمير محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح خلل الهياكل، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997، ص 181-183.

لهذا تعتبر بمثابة استثمار مباشر، ولحامل الأسهم الحق في أرباح وخسائر الشركة.

عندما تقوم المؤسسة بتمويل نفسها عن طريق إصدار الأسهم العادية فإنها قد تقلل من تكلفة الحصول على الأموال.[1]

2. الأسهم الممتازة:

إن طبيعة الأسهم الممتازة تصبح أكثر وضوحاً عندما نضعها مقارنة بالسندات والأسهم العادية ذلك لأن الأولية للحصول على عائد ثابت يشير إلى أن الأسهم الممتازة تشبه السندات وأن مدفوعات الأسهم الممتازة تعتبر محدودة في كميتها، بالإضافة إلى أن أصحاب الأسهم الممتازة لهم الأولية في حق الحصول على الأرباح الموزعة.[2]

3. الأرباح المحتجزة:

إن الهدف الأساسي من نشاط المؤسسة هو تحقيق الربح وتحدد الإدارة العامة للمؤسسة مصير هذه الأرباح المحققة من خلال سياسة التوزيع المعتمدة التي تبين ما إذا كانت الأرباح ستوزع بالكامل أو سيحتفظ بجزء منها ويوزع على المساهمين، أو أن احتياجات المؤسسة يقضي بأن يتم الاحتفاظ بكل الأرباح لتغطيتها، فالأرباح التي تحققها تعتبر مصدرًا من مصادر تمويلها، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا بهدف توسيع النشاط أو تخفيض عبء الاقتراض.[3]

II. الأموال المقترضة

تتمثل في الغالب بإصدار سندات، ويعرف السند بأنه: "مستند مديونية طويلة الأجل تصدرها المؤسسات، يعطي حامله الحق في الحصول على القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق، كما يعطي له أيضًا الحق في معدل الفائدة دوري يتمثل في نسبة من القيمة الاسمية.

ومن مميزات اللجوء إلى إصدار سندات هو:

[1] غالب عوض الرفاعي، اقتصاديات النقود والبنوك "الأساسيات"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 38.
[2] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 26.
[3] هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000، ص 94.

- سهولة تحديد تكلفة التمويل بالسندات؛
- انخفاض تكلفة التمويل بالسندات مقارنة بتكلفة الأسهم العادية والممتازة؛
- تكلفة السندات تمثل عبء فتخصم مثل باقي الأعباء قبل تاريخ الربح الإجمالي الخاضع للضريبة، مما يؤدي إلى تقليل الوعاء الضريبي.

لكن يعاب على هذا المصدر من مصادر التمويل أنه يمثل تكلفة ثابتة واجبة الدفع مهما كان الوضع المالي للمؤسسة مما يرفع من المخاطر المالية للمؤسسة إذا تعرضت لضائقة مالية.[1]

المطلب الثالث: مخاطر التمويل البنكي[2]

إن هذه المخاطر تتعلق بالبنوك المانحة للقرض والتي تعمل على تمويل المشاريع خارجيًا أما بالقروض الطويلة أو المتوسطة أو القصيرة الأجل كما أن البنك في جملته يعمل على تحمل المخاطر ومحاولة تفاديها، ومن أهم المخاطر التي يواجهها البنك عند تمويله للمشروع هي:

أولاً: المخاطر المادية

هي المخاطر التي قد تسبب تلف المشروع الممول أو جزء منه، وبالتالي ينشأ عبء إضافي في العوائد، وبالتالي تكاليف إضافية مثل ذلك التلف الذي قد ينشأ بسبب احتراق المشروع أو أي من عوامل التلف كالأعاصير والفيضانات.

ثانيًا: المخاطر الفنية

يمكن تلخيص المخاطر الفنية في التقييم غير الصحيح للتكنولوجيا المطلوبة أو لطرق البناء أو لمراحل المشروع أو التقدير غير السليم لكميات المواد الضرورية لتنفيذ المشروع، أو الأداء غير الجيد من قبل القائمين على المشروع.

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، دراسة المشروعات النظرية والتطبيقية، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2000، ص 184.
[2] ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 40.

ثالثًا: المخاطر الاقتصادية

وهي المخاطر الناتجة عن مشاكل اقتصادية بحتة، مثل خطر انخفاض الطلب على المعروضات التجارية في الأسواق وما ينتج عنه من انخفاض في معدل العائد المتوقع لمثل هذا المشروع، أو عدم توفر الإمكانيات والمواد اللازمة لبناء المشروع المستثمر بشكل لائق ومجد اقتصاديًا.

خلاصة :

للاستثمار كما رأينا من خلال دراستنا له في هذا الفصل مفهوم واسع,له عدة تعاريف, مما جعله يصنف تصنيفات متنوعة,وهذا حسب عدة معايير فهو سبيل لتوظيف الأموال الأفراد والمؤسسات في الحاضر بهدف مضاعفتها في المستقبل,بغرض سد حاجياتهم والتزاماتهم العديدة,وذلك اعتمادا على أدوات استثمارية معروفة.

وتعتمد عليه معظم الدول لتطوير نشاطها الاقتصادي من خلال إقامة مشاريع ذات حجم كبير, فتعتبر هذه المشاريع بكل أنواعها الميدان التطبيقي للاستثمارات, وذات أهداف تختلف من مشروع لآخر, كما أنّها تتميز بخصائص معينة ولا تخلو من المخاطرة.

وتمر المشاريع بعدة مراحل ودراسات تحليلية قبل الشروع في انجازها,هذه الدراسات تعتمد على أساليب ومقاييس لتقييم تلك المشاريع,حتى يكون لها معدل عائد كبير ودرجة مخاطرة متدنية.

الفصل الثالث:

مقارنة نتائج الدراسة التطبيقية لبنكي BEA وBNA

تمهيد:

بعد القياد بالدراسة النظرية التي كانت تتمحور حول المفاهيم العامة للبنوك التجارية والقروض المصرفية، إضافة إلى المشاريع الاستثمارية وسياسات تمويلها، ولكي نشري بحثنا أكثر ويكون ذو قيمة علمية عالية سوف نقوم بدراسة تطبيقية التي ستتضمن أجزاء مقارنة بين بنكين هامين في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية.

لهذا سوف نتطرق في فصلنا هذا إلى القيام بدراسة حالة تمويل مشروع استثماري على مستوى وكالة بنك الخارجي الجزائري BEA بالمدية، بالإضافة إلى دراسة حالة مشروع استثماري على مستوى البنك الوطني الجزائري BNA وكالة.

كما سنقوم في الأخير على إجراء مقارنة بين نتائج الدراسة لهذين البنكين، ولهذا قسمنا فصلنا إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: دراسة حالة تمويل مشروع استثماري على مستوى BEA.

المبحث الثاني: دراسة حالة تمويل مشروع استثماري على مستوى BNA.

المبحث الثالث: مقارنة النتائج واختيار البنك الأفضل.

المبحث الأول: دراسة حالة تمويل مشروع استثماري على مستوى BEA

بهدف إثراء المبحث أكثر في مجال التمويل المصرفي في الجزائر اخترنا أحد البنوك المتطورة ألا وهو البنك الخارجي الجزائري BEA، والذي يمثل دور كبير في إحداث التنمية الاقتصادية وفي تمويل مختلف الأشغال وعمليات التجارة الخارجية من خلال عمليات منح القروض.

ولهذا سوف نتناول في مبحثنا هذا نظرة عامة حول البنك الخارجي الجزائريBEA، ووكالته بالمدية، إضافة إلى ذلك سوف نقوم بدراسة قرض استثماري موجه لتمويل مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

المطلب الأول: لمحة عامة حول بنك BEA ووكالته بالمدية.

أولاً: التعريف ببنك BEA[1]

تأسس البنك الخارجي بالمرسوم رقم 67-2004 في الأول من أكتوبر 1967، برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري وقدكان يشمل خمس بنوك أجنبية وهي:

- القرض الليوني Crédit Lyonnis
- المؤسسة العامة Sosiété Générale
- قرض الشمال Crédit de Nord
- البنك الصناعي الجزائري المتوسط BNAque Industrielle de l'Algérie et de Méditerrané.
- بنك بركليز Barclays BNAk

وقد حصل على هيكله النهائي في جوان 1986 وأصبح مستقلاً بموجب القانون 01/88 الصادر في 17 جانفي 1988، وبعد ذلك تحول إلى مؤسسة ذات أسهم مع الحفاظ على نفس الهدف الذي أنشئ لأجله.

[1] مربي وهيبة، تقنيات التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية –دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري–، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: مالية، جامعة يحي فارس –المدية، 2015-2016، ص 84.

وهذا البنك يتكون من قسمين، واحد للائتمان (ودائع واقتراض)، والثاني للعمليات الأجنبية، فقد وسع عملياته ابتداءًا من 1970 حيث أصبح لديه حسابات في أكبر الشركات الصناعية (سونطراك، نفطال).

ثانيًا: دراسة وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية[1]

لكل بنك مديرية عامة تنقسم إلى مديريات جهوية ووكالات، ومن بين وكالات البنك الخارجي الجزائري وكالته بالمدية، وهي محطة دراستنا التطبيقية.

I. التعريف بالوكالة.

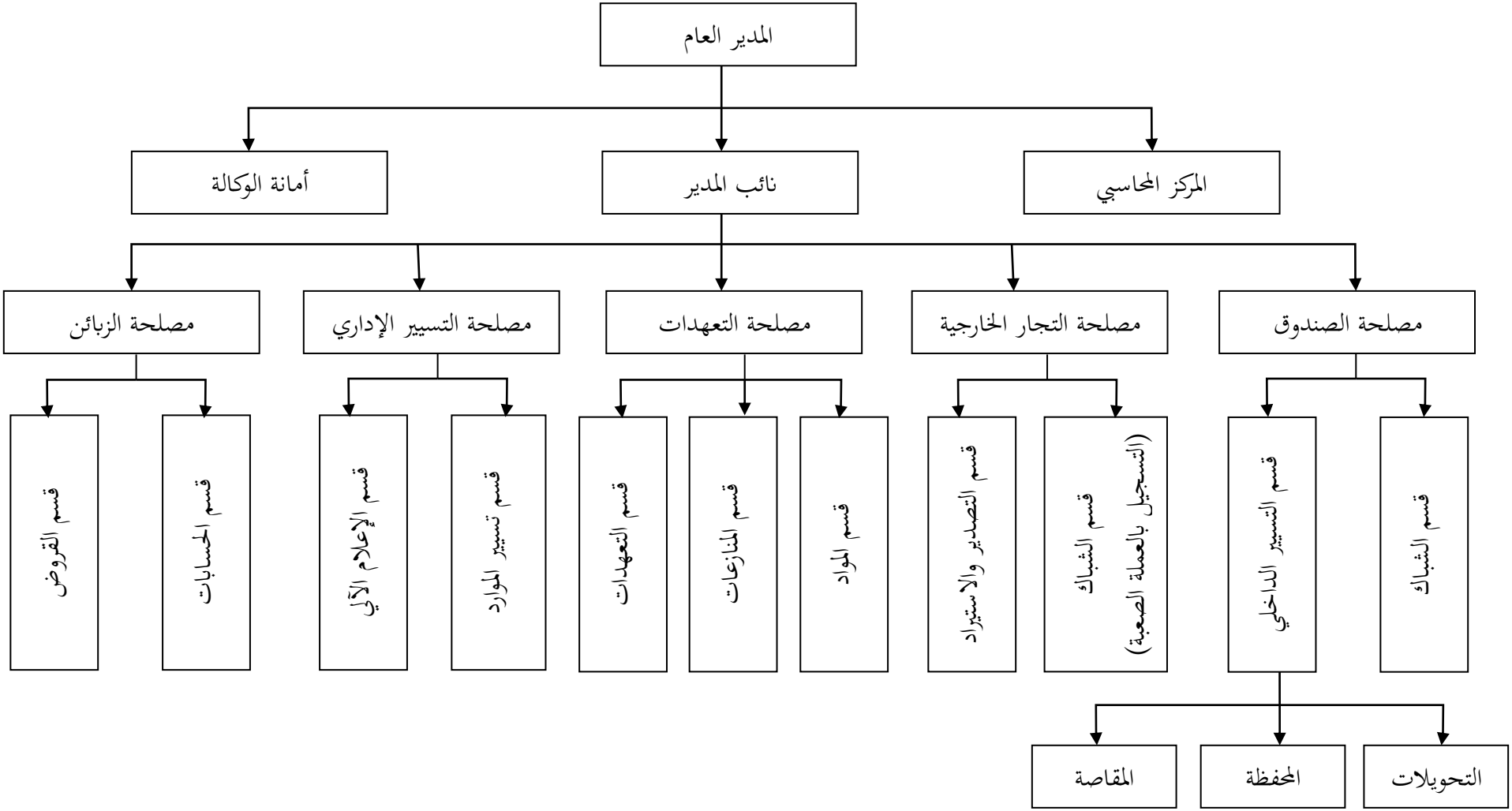
وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية هي واحدة من بين ثمانية وكالات تابعة بالمديرية الجهوية بالبليدة، تأسست عام 1982 بهدف توسيع نشاط البنك وخدمة زبائنه الموجودين بالمدية، وتقوم هذه الوكالة بعدة نشاطات من بينها:

- ✓ استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص؛
- ✓ استقبال عمليات الدفع؛
- ✓ منح القروض بجميع أشكالها (قروض بضمانات، تسبيقات بدون ضمانات)؛
- ✓ القيام بجميع العمليات المتعلقة بالاكتساب والخصم...؛
- ✓ التمويل بشتى الطرق.

II. الهيكل التنظيمي للوكالة.

[1] مربي وهيبة، المرجع السابق، ص 88-90.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للوكالة



المصدر: وثائق مقدمة من البنك الخارجي الجزائري بالمدية

المطلب الثاني: الدراسة التقنية للمشروع[1]

تعتبر الدراسة التقنية للمشروع ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبنك، وهي التي تساعد في تخلل الائتمان وإعطاء لمحة شاملة عن المؤسسة الطالبة للقروض والمشروع المراد تمويله.

أولاً: التعريف بالمؤسسة

I. **الطبيعة القانونية:** شخص طبيعي.

II. **المقر:** البرواقية –المدية–.

III. **الغرض:** مقاولة لأشغال الكهرباء.

ثانيًا: تقديم المشروع

يهدف المشروع إلى خلق مؤسسة مصغرة في إطار الجهاز الجديد لدعم تشغيل الشباب بغرض تقديم خدمات في مجال مقاولة لأشغال الكهرباء في ولاية المدية، موقع المشروع هو مقر النشاط (البرواقية)، حيث قدرت تكلفته بـ1 266 646,48 دج، منها 5% يعتبر مساهمة شخصية وتقدر بـ 90 474,75دج، والمبلغ المتبقي بمثابة قرض جاهز من الوكالة بقيمة 452 373,7دج.

الجدول رقم (3–1): تقييم تكلفة المشروع الوحدة 10^3 دج

عناصر المشروع	المبالغ
– المصاريف الإعدادية	84 503,82
– تجهيزات الإنتاج	771 999,70
– معدات النقل	952 991,45

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق 2.

تكلفة المشروع الكلية هي 1 809 494,97دج وهي تعتبر بمثابة استثمار مبدئي.

[1] مربي وهيبة، المرجع السابق، ص 99–100

الجدول رقم (3–2): الهيكل التمويلي للمشروع الوحدة 10^3 دج

البيان	المبالغ	النسبة
المساهمة الشخصية	90 474,75	%5
قرض جاهز (ANSEJ)	452 373,7	%25
قرض بنكي (متوسط الأجل)	1 266 646,48	%70
المجموع	1 809 494,97	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق 2.

المطلب الثالث: الدراسة التطبيقية للمشروع[1]

الميزانية المالية للسنوات الحقيقية والتقديرية للمؤسسة

الجدول رقم (3–3): الأصول

الأصول	1	2	3	4	5
أصول ثابتة:					
– تجهيزات الإنتاج	694 799,73	617 599,76	540 399,79	463 199,82	385 999,85
– معدات النقل	762 393,16	571 794,87	381 196,58	190 598,29	00,00
– تجهيزات المكتب	00	00	00	00	00
مجموع الأصول الثابتة	1 457 192,89	1 189 394,63	921 596,37	653 798,11	385 999,85
قيم الاستغلال	-	-	-	-	-
مجموع قيم الاستغلال	00	00	00	00	00
القيم الجاهزة					
– الصندوق	153 199,25	192 845,41	221 054,95	199 307,69	222 833,47
– البنك	357 464,91	449 972,62	515 794,88	465 051,26	519 944,76
مجموع القيم الجاهزة	510 664,16	642 818,03	736 849,83	664 358,96	742 778,23
مجموع الأصول	2 035 460,11	1 882 914,95	1 692 247,72	1 335 057,83	1 128 877,08

[1] مربي وهيبة، المرجع السابق، ص 105.

الجدول رقم (3-4): الخصوم[1]

البيان	1	2	3	4	5
الموارد الدائمة					
- الأموال الخاصة	90 474,75	90 474,75	90 474,75	90 474,75	90 474,75
ديون لا الأجل					
- قروض بنكية	1 266 646,48	1 013 317,18	759 987,89	506 658,59	253 329,30
- ديون أخرى (ANSEJ)	452 373,74	452 373,74	452 373,74	452 373,74	452 373,74
مجموع ديون لا الأجل	1 719 020,22	1 465 690,92	1 212 361,63	959 032,33	705 703,04
مجموع الموارد الدائمة	1 809 494,97	155 616,67	13 202 836,38	1 049 507,08	766 177,79
موارد خارج الاستغلال					
نتيجة قيد التوزيع	225 965,14	326 749,27	389 411,35	285 550,75	332 600,30
مجموع موارد خارج الاستغلال	225 965,14	326 749,27	389 411,35	285 550,75	332 600,30
مجموع الخصوم	2 035 460,11	1 882 914,95	1 692 247,72	1 335 057,83	112 877,08

[1] مربي وهيبة، المرجع السابق، ص 106.

أولاً: الدراسة المالية للمشروع

I. التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية[1]

الجدول رقم (3-5): التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية

التوازنات المالية	2010	2011	2012	2013	2014
رأس مال العامل الدائم: الأموال الدائمة-الأصول الثابتة	352 302,08	366 771,04	381 240,01	3 945 570,97	410 177,94
رأس مال العامل الخاص: الأموال الخاصة-الأصول الثابتة	-1 366 718,14	-1 098 919,88	-831 121,62	-563 323,36	-295 525,1
رأس مال العامل الإجمالي: قيم الاستغلال+القيم الجاهزة+القيم الغير الجاهزة	510 664,16	642 818,03	736 849,83	664 358,96	742 778,23
رأس مال العامل الأجنبي: مجموع الديون	1 719 020,22	1 465 690,92	1 212 361,63	959 032,33	705 703,04
احتياجات رأس المال العامل: (الأصول المتداولة+القيم الجاهزة)-(الديون قصيرة الأجل+سلفات بنكية)	00	00	00	00	00
الخزينة: (رأس المال العامل الإجمالي-احتياجات رأس المال للعامل)	510 664,16	642 818,03	736 849,83	664 358,96	742 778,23

التعليق:

- رأس المال العامل موجب مما يدل على أن المؤسسة تستطيع أن تمول أصولها الثابتة باستخدام أموالها الدائمة، وتحقق فائض مالي، هو في ارتفاع خلال خمس السنوات المتبقية.

[1] مربي وهيبة، المرجع السابق، ص 107-108.

- احتياجات رأس المال العامل سالب في الخمس سنوات المتتالية وهذا يعني أن المؤسسة في بداية نشاطها وتحتاج إلى تمويل خارجي.
- الخزينة موجبة في السنوات الخمس، وهذا يرجع بالضرورة لوجود فائض في رأس المال العامل الدائم.

ثانيًا: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

الجدول رقم (3-6): التحليل المالي بواسطة النسب المالية

النسب المالية	1	2	3	4	5
التمويل الدائم: الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	1,24	1,30	1,41	1,60	2,06
التمويل الذاتي: الأموال الخاصة/الأصول الثابتة	0,06	0,07	0,09	0,13	0,23
الاستقلالية المالية: الأموال الخاصة/مجموع الديون	0,05	0,06	0,07	0,09	0,12
القابلية للتسديد: مجموع الديون/مجموع الأصول	0,84	0,77	0,71	0,071	6,25

التعليق:

- نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أكبر من واحد خلال الخمس سنوات الأولى مما يدل على وجود رأس المال العامل الدائم الصافي موجب وهي وضعية جيدة للمؤسسة.
- نسبة التمويل الذاتي أقل من الواحد وأكبر من الصفر خلال الخمس سنوات الأولى، وهذا يعني أن المؤسسة تمول الأصول الثابتة.
- نسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة كانت أقل من 1 في السنوات الخمسة بمعنى أن الأموال الخاصة تشكل أقل من 50% من مجموع مواردها المالية، إذن هي متذبذبة وليست مستقلة ماليًا، وهي في تزايد نسبي هذا ما يدل أن المؤسسة في تحسن.
- نسبة قابلية التسديد في السنوات الثلاثة الأولى كانت أكبر من 50% وبالتالي المؤسسة مولت أكثر من نصف أصولها، ثم ارتفعت النسبة في السنة الأخيرة هذا يدل على أن المؤسسة في وضعية سليمة.

- من خلال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية نلاحظ أن حصول المشروع على التمويل اللازم سيؤدي إلى تحسين وضعيته المالية على المدى القصير والطويل الأجل (الاستثمار).

ثانياً: الدراسة الفنية للمشروع.[1]

I. حساب التدفقات النقدية.

الجدول رقم (3–7): التدفقات النقدية

البيان	1	2	3	4	5
النتيجة	225 965,14	326 749,27	389 411,35	285 550,75	332 600,3
الاهتلاك	284 699,02	284 699,02	284 699,02	284 699,02	284 699,02
التدفقات الصافية	510 664,16	611 448,29	674 110,37	570 249,77	617 299,32
التدفقات المتراكمة	510 664,16	1 122 112,45	1 796 222,83	2 366 472,60	2 983 771,92

نلاحظ من خلال الجدول أن التدفقات النقدية موجبة وهي في تزايد مستمر فقد كانت في السنة الأولى 510 664,16، وبعدها بدأت بالتزايد، أما في السنة الرابعة فقد انخفضت بمعدل 19,11%، ثم عاودت الارتفاع في السنة الأخيرة بـ 20,6%.

II. حساب القيمة الحالية الصافية (VAN)

–معدل الخصم 6,25%

$$VAN = \sum \frac{cF}{(1-k)^n} - I_0$$

$$VAN = \frac{510\,664,16}{(1-0,0625)^1} + \frac{611\,448,29}{(1-0,0625)^2} + \frac{674\,110,37}{(1-0,0625)^3} + \frac{570\,249,77}{(1-0,0625)^4} + \frac{617\,299,32}{(1-0,0625)^5} - 1\,809\,494,97$$

[1] مربي وهيبة، المرجع السابق، ص 110.

$$VAN = 480\,625{,}09 + 541\,628{,}94 + 562010{,}19 + 447\,455 + 455\,880{,}6 - 1\,809\,494{,}97$$

$$VAN = 678\,104{,}84\ DA$$

III. معدل العائد المحاسبي[1]

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = 100 \times \left(\frac{\text{متوسط الأرباح السنوية}}{\text{متوسط تكلفة المشروع الأولية}} \right)$$

$$\text{متوسط الأرباح المحاسبية} = \frac{\text{الأرباح المحاسبية}}{\text{عدد السنوات}}$$

$$\text{متوسط تكلفة المشروع الأولية} = \frac{\text{تكلفة المشروع الأولية}}{2}$$

$$\text{متوسط الأرباح المحاسبية} = \frac{(332\,600{,}300 + 285\,550{,}75 + 389\,411{,}35 + 326\,749{,}27 + 225\,965{,}14)}{5}$$

$$\text{متوسط الأرباح المحاسبية} = \frac{1\,560\,276{,}81}{\text{عدد السنوات}}$$

$$\text{متوسط الأرباح المحاسبية} = 312\,055{,}362$$

$$\text{متوسط تكلفة المشروع الأولية} = \frac{1\,809\,494{,}97}{2}$$

$$\text{متوسط تكلفة المشروع الأولية} = 90\,474\,748{,}5$$

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = \frac{312\,055{,}362}{90\,474\,748{,}5} = 0{,}86$$

معدل العائد المحاسبي 86% وهو أكبر من معدل الخصم 6,25%، ومنه فإن البنك سيقوم بتمويل المشروع اعتمادًا على هذا المعيار.

[1] مربي وهيبة، المرجع السابق، ص 111-112.

IV. حساب مؤشر الربحية IP

مؤشر الربحية = مجموع التدفقات الصافية/تكلفة الاستثمار الأولي

$$\text{مؤشر الربحية} = \frac{2\,983\,771{,}92}{1\,809494{,}97}$$

$$\text{مؤشر الربحية} = 1{,}64$$

بما أن مؤشر الربحية أكبر من الواحد فإن البنك سيقوم بتمويل المشروع.

قرار البنك:

إذا نظر البنك إلى المؤشرات السابقة فإنه سيقبل تمويل المشروع وذلك لأن وذلك لأن VAN موجهة وبالتالي هي ملائمة إلى جانب TRC كان أكبر من معدل الخصم وكان جيد، بالإضافة إلى مؤشر الربحية كان أكبر من الواحد فهو ملائم أيضًا وبناءًا على هذا فإن البنك يقبل بتمويل المشروع.

المبحث الثاني:دراسة حالة البنك الوطني الجزائري"وكالة المدية"

بعدما قمنا بالدراسة النظرية التي كانت حول تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية خصصنا هذا الفصل للقيام بالدراسة التطبيقية في وكالة البنك الوطني الجزائري بالمدية,بحيث أنّ الوكالة تعمل على تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق العديد من الطرق والمعايير التي تساهم في تحديد الهدف من الاقتراض ومعرفة نقاط قوة وضعف العملاء,بالإضافة إلى تحديد وقياس المخاطر المحتملة والقيام بالإجراءات اللازمة عند منحها القروض.

المطلب الأول: لمحة عامة حول بنك BNA ووكالته بالمدية

أولاً: التعريف ببنك BNA

البنك الوطني الجزائري ويتم كتابته في شكل مبسط(ب-و-ج)وهو عبارة عن شركة أسهم,تم إنشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري وبالضبط في1966/06/13ومقره الرئيسي شارع أرنستو شيغيفارة وحددت مدته ب99سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري ويقدر رأس ماله ب41.600.000.000

وباعتباره يسعى للتوسع الأفقي لشيكاته فقد قام بإنشاء 211وكالة تجارية و17مديرية جهوية للاستغلال 138موزع آلي للأوراق النقدية وأكثر من 5000موظف وهذا التقسيم في قيد التوسع ليعم جميع أنحاء الوطن.

كما أنّ البنك الوطني الجزائري يقوم بنشاطات عديدة كونه بنك للوديعة وأيضا يقوم بعمليات التبادل والقروض في إطار تشريعات وأنظمة منصوص عليها كذلك يقوم باستقبال ودائع ورؤوس أموال مقدمة من طرف الأفراد.

ثانيًا: تقديم وكالة البنك الوطني الجزائري بالمدية

I. التعريف بالوكالة:

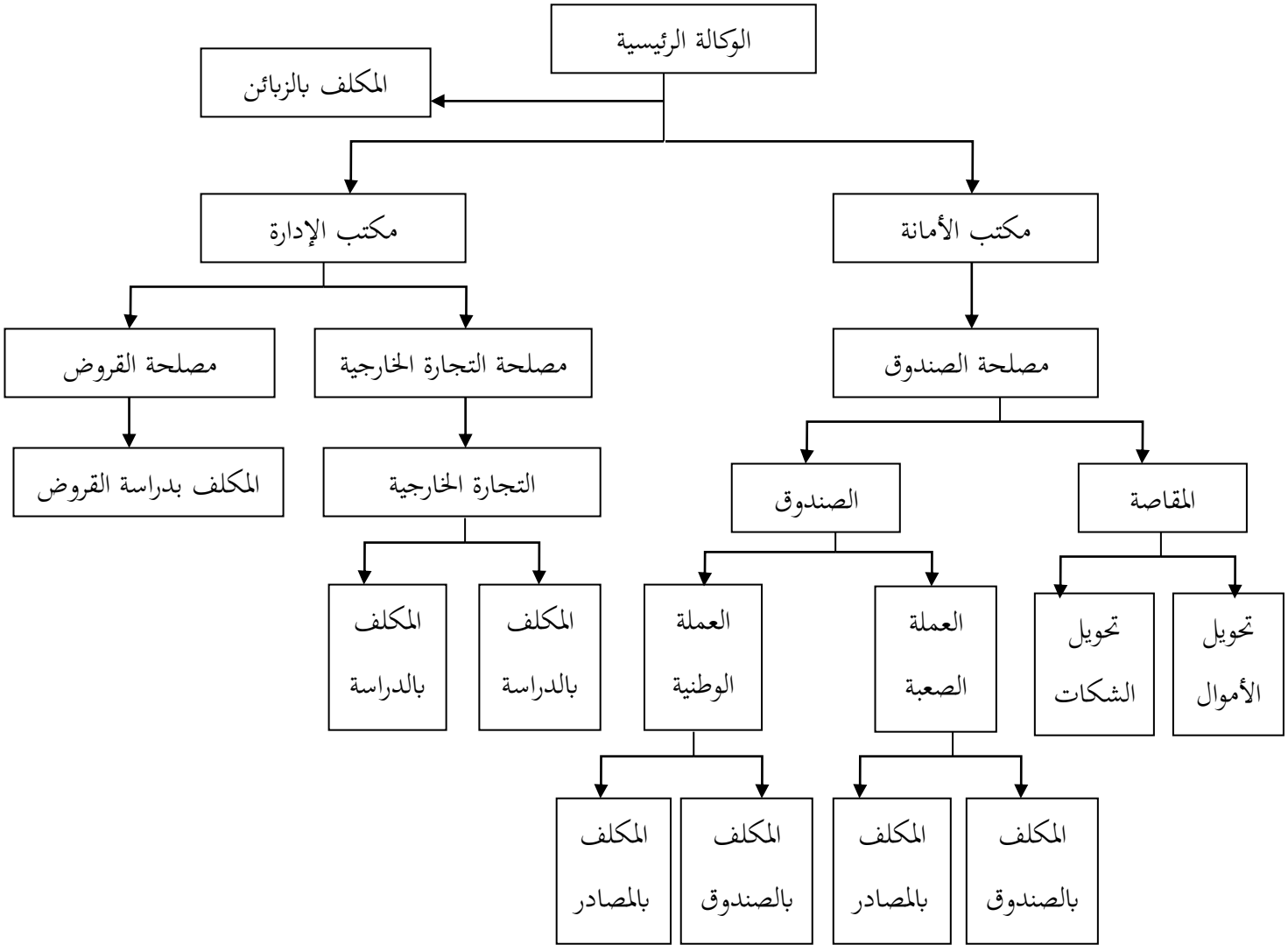
تأسست وكالة المدية وفق القانون88-01بتاريخ 1988/01/12,حيث تعد الوكالة هيكلا مصغرا لنظام البنك الوطني الجزائري,حيث تأخذ الرقم851في التقسيم البنكي وتم إدراج ذلك في القانون التجاري

الجزائري وفقا لقواعد خاصة مطبقة على البنوك والقروض برأس مال قدره41.600.000.000.00.بحيث يتواجد مقرها بشارع الأخوة باشن بجانب مسجد النور بالمدية,وتسعى جاهدة لتجسيد وتحقيق الأهداف العامة للبنك باعتبارها جزءا منه.

II. الهيكل التنظيمي للوكالة:

تقوم وكالة البنك الوطني الجزائري بالمدية بتنظيم أعمالها من خلال هيكل تنظيمي عام يساعد على تنظيم العلاقات وتبادل المعلومات بين مختلف المصالح والأقسام والموظفين في الوكالة كما يساعد على القيام بمختلف الوظائف والأنشطة الموكلة إليه ,والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة.

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري بالمدية



المصدر: وثائق مقدمة من البنك الوطني الجزائري بالمدية

المطلب الثاني: الدراسة التقنية للمشروع

سنتطرق في هذا المبحث على تقديم بطاقة تقنية للمشروع وذلك على النحو التالي:

أولاً: نشاط وموقع المشروع:

هذا المشروع عبارة عن مؤسسة مصغرة مختصة في إنتاج الأحذية,ويقع هذا المشروع في حي تخابيت ولاية المدية,وقد تم كراء هذه المؤسسة التي تقدر مساحتها حسب تصريح المعني ب25متر مربع.

ثانيًا: الإجراءات المتبعة لإنشاء المشروع:

- جمع المعلومات المتعلقة بالسوق
- الإجراءات المتعلقة بالحصول على القروض
- الحصول على الامتيازات الجبائية
- اقتناء التجهيزات وكراء المحل

ثالثًا: تمويل المشروع:

يحصل صاحب المشروع على التمويل الثلاثي أي كل من البنك والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ومساهمة صاحب المشروع ,وسنحاول إبراز ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8): تكلفة تمويل المشروع

المساهمة	النسبة	المبلغ
القروض البنكية	%70	4.446.000,00
التمويل الذاتي	%02	127.048 ,89
تمويلANSEJ	%28	1.778.409,90
التمويل الإجمالي	%100	6.360.581,74

المصدر:بناءا على الوثائق المقدمة من طرف البنك

المطلب الثالث:الدراسة التطبيقية للمشروع

أولاً: الميزانية المالية المختصرة:

الجدول رقم (3–9): الأصول

الأصول	السنة1	السنة2	السنة3	السنة4	السنة5	السنة6	السنة7	السنة 8
الأصول غ جارية	5.088.577,13	3.816.432,85	2.544.288,57	1.272.144,28				
أصول ثابتة	5.088.577,13	3.816.432,85	2.544.288,28	1.272.144,28				
أصول جارية	1.600.132,99	3.328.846,05	4.893.196,61	6.100.806,55	6.721.040,77	6.096.738,67	5.502.834,46	4.942.397,89
قيم الاستغلال	240.019,95	499.326,91	733.979,49	915.120,98	1.008.156,12	914.510,80	825.425,17	741.359,64
قيم جاهزة	1.360.113,04	2.829.519,14	4.159.217,12	5.185685,57	5.512.884,65	5.182.227,87	4.677.409,29	4.201.037,95
مجموع الأصول	6.688.710,12	7.145.278,90	7.437.485,18	7.372.950,83	6.721.040,77	6.096.738,67	5.502.834,45	4.942.797,59

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

الجدول رقم (3–10): الخصوم:

الخصوم	السنة2	السنة3	السنة4	السنة5	السنة6	السنة7	السنة8
الأموال الخاصة	791.544,28	1.083.760,56	1.019.226,21	1.281.860,67	1.572.103,1	1.892.743,41	2.246.851,07
د.ط.أ	6.353.724,62	6.353.724,62	6.353.724,62	5.439.180,1	4.524.635,57	3.610.091,05	2.695.546,52
مجموع الخصوم	7.145.278,9	7.372.950,83	7.372.950,83	6.721.040,77	6.096.738,67	5.502.834,45	4.942.979,59

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

ثانيًا: التحليل باستعمال مؤشرات التوازن المالي في المؤسسة

الجدول رقم (3–11): مؤشرات التوازن المالي في المؤسسة

المؤشر	السنة1	السنة2	السنة3	السنة4	السنة5	السنة6	السنة7	السنة8
رأس مال العامل	1.600.132,99	3.328.846,05	4.893.196,61	6.100.806,55	6.721.040,77	6.096.738,67	5.502.834,46	4.942.397,89
رأس المال الإجمالي	1.600.132,99	3.328.846,05	4.893.196,61	6.100.806,55	6.721.040,77	6.096.738,67	5.502.834,46	4.942.397,89
رأس مال العامل الخاص	-4.633.374	-3.024.878,5	-1.460.528	-252.918,07	1.281.860,67	1.572.103,1	1.892.743,41	2.246.851,07
رأس مال العامل الأجنبي	6.233.506,99	6.353.724,62	6.353.724,62	6.353.724,62	5.439.180,1	4.524.635,57	3.610.091,05	2.695.546,52
احتياجات رأس مال العامل	240.018,95	499.326,91	733.979,49	915.120,98	1.008.156,12	914.510,80	825.425,17	741.359,94
الخزينة	1.360.113,04	2.828.919,14	4.159.217,12	5.185.685,87	5.712.884,65	5.182.227,87	4.677.409,27	4.201.037,95

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

ثالثاً: التحليل بواسطة النسب المالية

الجدول رقم (3-12): مؤشرات التوازن المالي في المؤسسة

المؤشر	السنة1	السنة2	السنة3	السنة4	السنة5	السنة6	السنة7	السنة8
نسبة التمويل الذاتي	0.89	0.20	0.42	0.80	0.19	0.25	0.34	0.45
استقلالية المالية	0.07	0.12	0.17	0.16	0.23	0.34	0.52	0.83
قابلية التسديد	0.93	0.88	0.85	0.86	0.80	0.74	0.65	0.54
نسبة التمويل الدائم	1.31	1.87	2.92	4.99				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

التعليق:

•لدينا FR موجب وهي الحالة المفضلة وتعني أنّ الأصول غير الجارية ممولة بالأموال الدائمة وفائض هذه الأخيرة يستعمل في تمويل الأصول الجارية.

•لدينا FR الخاص سالب قي السنوات الأربع الأولى وهذا ما يدل على عجز الأموال الخاصة على تغطية الأصول الثابتة وهذا أمر طبيعي لأن رأس مال المشروع عبارة عن قرض وقيمته في تناقص مستمر وهو ما يدل على زيادة الأموال الخاصة خلال عمر المشروع.

•لدينا $BFR<0$ معناه إن احتياجات الدورة اكبر من موارد الدورة فالمشروع بحاجة لرأسمال وإيجاد موارد خارجية عن دورة الاستغلال وكانت الزيادة في BFR إلى غاية السنة 5 وهو ما يدل على تحسين وضعية المؤسسة وزيادة في مواردها لتمويل دورة الاستغلال.

•لدينا TN موجب وهذا ما يدل على أنّ المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة مما يطرح عليها مشكل الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة.

المطلب الثالث: تقييم المشروع باستخدام مختلف المعايير

لا يكفي في تقييم المشروع الاستعانة بمعيار واحد بل يجب الاستعانة بالمعايير الأخرى كما هو الحال في الجانب النظري,لأن كل معيار يمكن أن يوفر معلومة مهمة لمتخذ القرار ونظرا لأهمية كل هذه المعايير ليس هنا ما يمنع أن تؤخذ جميعها في الحسبان فاتخاذ القرار ونظرا لأهمية كل هذه المعايير ليس هنا ما يمنع أن تؤخذ جميعها في الحسبان ,فاتخاذ القرار معين قد يعطي وزنا نسبيا أعلى لأحد هذه المعايير مقارنة بغيره من المعايير الأخرى.

أولاً: معدل العائد الداخلي TRI

$$TRI = K_1 + [(K_2 - K_1)VAN(K_1)/VAN(K_1) - VAN(K_2)]$$

نفرض أن K_1=1% و k_2=% 10

VAN(1%)=2466744.08

VAN(10%)=-758152.70

TRI=0.01+[(0.10-0.01)2466744.08/24667744.09+758152.70]

TRI=0.078>0.021

ومن هنا نقول أن المشروع مقبول

ثانيًا: معيار القيمة الحالية الصافيةVAN

$$VAN = \sum \frac{CFa}{(1+k)^a} - I_0$$

Van = [327988.7 $(1+0.021)^{-1}$ + 664339.85 $(1+0.021)^{-2}$ + 956446.13 $(1+0.021)^{-3}$ +892011$(1+0.021)^{-4}$+1154646.24$(1+0.021)^{-5}$+1444888.67 $(1+0.021)^{-6}$+1765528.89$(1+0.021)^{-7}$+2119636.64 $(1+0.021)^{-8}$]—6360581.74

Van=1955086.56>0

وفقا لهذا المعيار يتم قبول المشروع ويمكن اتخاذ قرار تمويله ما دام صافي القيمة الحالية اكبر من الصفر,أي أن هذا المشروع ذو جدوى مالية,حيث أن التدفقات النقدية خلال عمره الاقتصادي تغطي قيمة التكاليف الاستثمارية.

ثالثًا: مؤشر الربحيةIP

مؤشر الربحية =مجموع القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية السنوية/الاستثمار المبدئي

IP=∑Cfa/$(1+K)^a$/I0

IP=[3227988.7$(1+0.021)^{-1}$+664339.85$(1+0.021)^{-2}$+956446.13$(1+0.021)^{-3}$ +892011.78$(1+0.021)^{-4}$+1154646.24$(1+0.021)^{-5}$+1444888.67$(1+0.021)^{-6}$ +1765528.98$(1+0.021)^{-7}$+2119636.64$(1+0.021)^{-8}$]/6360581.74

IP=1.31>1

ومنه نستنتج أن المشروع مقبول

عموما يمكن القول أن المشروع من خلال مختلف المؤشرات المالية قادر على سداد ديونه في المستقبل ,الذي يرتكز أساسا على التمويل عن طريق الاقتراض لكن في المقابل يتوقع أن يحقق المشروع مقدار من الأرباح والعوائد طول عمره الاقتصادي بحيث يمكنه تغطية مختلف التكاليف ,وهذا ما يعبر على الجدوى المالية للمشروع الاستثماري.

المبحث الثالث: مقارنة نتائج الدراسة التطبيقية لبنك الخارجي الجزائري والبنك الوطني الجزائري:

سوف نقوم في بحثنا هذا بإجراء مقارنة بين نتائج الدراسة التطبيقية لبنك BNA وبنك BEA، وهذا من خلال مقارنة وتحليل المؤشرات المالية بما فيها مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية إضافة إلى تحليل ومقارنة المعايير المستخدمة في البنكين لتقييم المشروع المقترح تمويله، وفي الأخير سوف نقوم باختيار البنك الذي كان جيد في هذه الدراسة وكانت نتائجه أفضل من البنك الآخر

المطلب الأول: مقارنة النتائج المالية لكل من BEA وBNA

سوف نقوم بإجراء مقارنة بين البنكين من خلال مقارنة نتائج مؤشرات التوازن المالي ومقارنة نتائج النسب المالية مع إعطاء تحليل لهذه النتائج

أولاً: مقارنة نتائج التوازن المالي

جدول رقم (3-13): مقارنة مؤشرات التوازن المالي

المؤشر	BEA	BNA
متوسط مؤشرات التوازن المالي:		
-رأس مال العامل الدائم	381 240,008	4 135 648,43
-رأس مال العامل الخارجي	831 121,62	66 060 498,14
-رأس مال العامل الإجمالي	526 622,05	281 325,0283
- رأس مال العامل الأجنبي	1 212 361,626	5 195 516,761
- احتياجات رأس مال العامل	00	642 159,9725
- الخزينة	659 493,836	4 163 336,864

المصدر: من إعداد الطالبتين.

التحليل:

نلاحظ أن متوسط رأس المال العامل الدائم للبنكين موجب (أكبر من الصفر)، لكنBNA أكبر منه في BEA وهذا ما يدل على أن هذه المؤسسة تستطيع أن تحقق فائض مالي سيكون في تزايد خلال السنوات القادمة.

بالنسبة لمتوسط احتياجات رأس المال العامل بالنسبة لبنك BEA كان مساويًا للصفر وهذا يستدعي إلى أن المؤسسة ستحتاج إلى تمويل خارجي أما في BNA فكان موجب وهذا ما يستدعي المؤسسة للجوء إلى موارد أخرى لتمويل احتياجاتها تزيد مدتها عن دورة واحدة.

أما بالنسبة للخزينة فكانت لكلا البنكين موجب لكن كانت في بنك BNA أكبر منها في BEA وهذا يبين أن BNA أحسن من BEA.

ثانيًا: مقارنة النسب المالية.

جدول رقم (3-14): مقارنة مؤشرات النسب المالية

المؤشر	BEA	BNA
متوسط النسب المالية:		
-نسبة التمويل الدائم	1,522	1,425
-نسبة التمويل الذاتي	0,116	1,12
-نسبة الاستقلالية المالية	0,078	0,305
-نسبة قابلية التسديد	1,856	0,78

المصدر: من إعداد الطالبتين.

التحليل:

نلاحظ أن متوسط نسبة التمويل الدائم لكل من البنك الخارجي الجزائري BEA والبنك الوطني الجزائري BNA هي أكبر من الواحد وهذا يدل على وجود رأس مال عامل دائم صافي موجب لكن قيمته في بنك BEA أكبر منه في BNA وهذا يعني أن المؤسسة التي يمولها هذا الأخير في وضعية مالية جيدة أكثر منها بالنسبة للمؤسسة التي يمولها البنك BNA.

متوسط نسبة التمويل الذاتي بالنسبة لبنك BEA كان أقل من الواحد وهذا يعني أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة فقط، أما بالنسبة لبنك BNA فهي أكبر من الواحد هذا يعني أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة ويبقى فائض منه تمول به أصولها الجارية، وهذا يعني أن BNA أفضل من BEA.

متوسط نسبة الاستقلالية المالية للبنكين أقل من الواحد، هذا يعني أن المؤسستين في وضعية متذبذبة وليست مستقلة ماليًا، ولكن نسبتها في بنكBNA أكبر منها لبنك BEA، وهذا يعني أن المؤسسة الممولة من طرف BNA هي أحسن بقليل من المؤسسة التي يمولها بنك BEA.

أما بالنسبة لمتوسط نسبة قابلية التسديد في بنك BEA أكبر من الواحد وهذا يعني أن المؤسسة في وضعية سليمة وتمول أكثر من نصف أصولها وهي قادرة على الاستغناء عن الديون من الغير، على غرار متوسط هذه النسبة في بنك BNA كان أقل من الواحد.

المطلب الثاني: مقارنة نتائج معايير تقييم المشاريع الاستثمارية.

في مطلبنا هذا سوف نقوم بتحليل ومقارنة النتائج المتوصل إليها من قبل البنكين BNA وBEA عند استخدام معايير معينة لتقييم المشروع الممول.

جدول رقم (3–15): مقارنة نتائج معايير تقييم المشاريع

المؤشر	BEA	BNA
- القيمة الحالية الصافية VAN	561 965,28	1 955 026,56
- معدل العائد المحاسبي TRC	0,86	0
- مؤشر الربحية	1,64	1,31

المصدر: من إعداد الطالبتين

التحليل:

نلاحظ أن القيمة الحالية الصافية VAN للمشروعين هي موجبة وبالتالي هي ملائمة ونلاحظ أن قيمتها في بنك BNA أكبر منها بالنسبة لبنك BEA وهذا ما يدل أن المشروع المقدم لبنك BNA أحسن من المشروع المقدم لبنك BEA من خلال القيم الحالية الصافية لهذين المشروعين.

نلاحظ أن معدل العائد المحاسبي TRC مساوي للصفر بالنسبة لمشروع بنك BNA أما نسبته في بنك BEA مساوي 86% وهذه النسبة جيدة للبنك.

نلاحظ أن مؤشر الربحية IP في البنك BEA أكبر منه في بنك BNA، وهذا يعني أن المشروع المقدم لبنك الخارجي الجزائري BEA يحقق أرباح عالية أكثر من مشروع بنك BNA بمقدار 33%.

المطلب الثالث: اختيار وتقديم البنك الأفضل

بعدما قمنا بدراسة تحليلية ومقارنة جُل النتائج المتوصل إليها والمعتمدة في الدراسة التطبيقية على مستوى بنكين مختلفين، كان الأول البنك الوطني الجزائري والثاني البنك الخارجي الجزائري، سوف نقوم باختيار وتقديم البنك الأفضل من خلال السياسة التمويلية التي اتبعها في تمويله لمشروع معين وذلك من خلال قيامه بعدة دراسات قبل اتخاذه قرار رفض أو قبول المشروع والمتمثلة في الدراسة المالية المعتمدة فيها على مؤشرات التوازن المالي لمختلف النسب المالية، وكذا استخدام معايير تقييم المشاريع بما فيها معيار القيمة الحالية الصافية ومعدل العائد المحاسبي ومؤشر الربحية.

وعيله وبناء على ما سبق ونتيجة للمقارنات المعمول بها سابقًا في المطلبين الأول والثاني تم التوصل أن البنك الخارجي الجزائري كان مشروعه أفضل من الناحية الاقتصادية حيث يدر أكبر عوائد وأقصى ربح منتظر.

خلاصة:

يعتبر موضوع تقييم المشاريع الاستثمارية موضوع مهم يهدف الى ترشيد القرار الاستثماري بوجوب قيام المشروع على الدعائم الاقتصادية والفنية، فالقرار الاستثماري الرشيد هو الذي يسبقه دراسات توضح مدى فعالية المشروع والعوائد المتوقعة من جراء انشائه وإمكانية استمراره بالإضافة الى توفر مصادر تمويل كافية وتجاوز نسبة المخاطرة وهذا من خلال قيام البنك بتحليلات مسبقة فيما يخص الوضعية المالية للمؤسسة والمخاطر المتعلقة بها من خلال دراسة جدوى المشروع الاستثماري الذي يسهل عملية اختيار القرار محل منح القرض وهذا ما قام به كل من البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري. حيث قمنا بدراسة الجدوى المالية ومعايير التقييم واخذ القرار الاستثماري. وأخيرا رأينا انه البنك الخارجي الجزائري هو الذي كان قراره رشيد فالمشروع المراد تمويله له فائد أكثر وذو ربح أفضل من مشروع بنك BNA.

خاتمة عامة

لقد تبين لنا من خلال الدراسة الدور الفعال للقروض المصرفية باعتبارها المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته,إذ يشمل الجانب الأكبر من استخداماته ,لذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة لكونها من أهم العوامل لخلق الائتمان والتي ينشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول, فمن خلال منح القروض التي لها دور فعال في زيادة الإنتاج والعمالة عن طريق استثمار الأموال المقترضة في عمليات استثمارية ذات عوائد مرتفعة.

ونظرا لما يشهده الاقتصاد من تحولات عميقة لدفع النظام البنكي لأداء دوره الأساسي في توفير وسائل التمويل اللازمة من القروض المصرفية المتنوعة لتمويل العمل الاستثماري بصفة عامة ومنحها له وفقا لأسس ومبادئ عملية دقيقة للوصول لاتخاذ قراراتها النهائية المتعلقة بمنح القرض الاستثماري وتكون من خلال:

أدوات التحليل المالي باستعمالها لمختلف مؤشرات التوازن المالي من أجل معالجة وتحليل الميزانية,وتستعمل أيضا الخزينة حتى تتمكن من إيجاد الفرق بين الموارد لتمويل نشاط العملية الاستثمارية والاحتياجات الناتجة عنها خلال فترة زمنية قصيرة,وتعتمد البنوك التجارية أيضا على النسب المالية بمختلف أنواعها والتي تسمح بكشف وقياس نقاط القوة والضعف باعتباره عنصرا ملازما للقرض,ومع هذا لا يمكن إلغاء بصفة نهائية مخاطر هذه القروض وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة إقامة عمليات تتعلق بتامين القرض وذلك حتى يضمن البنك التجاري سلامته من المخاطر خاصة تلك المتعلقة بحالات عدم التسديد.

الاقتراحات:

-التخفيف من الشروط التي يضعها البنك ولو بدرجة قليلة وذلك من أجل تشجيع المستثمرين على الاستثمار في هذا المجال

-توفير القروض اللازمة لتمويل الاستثمارات خاصة الموجهة للقطاعات الهامة في الاقتصاد

-تخفيض معدل الفائدة على بعض أنواع القروض

-التنويع في الضمانات المقبولة من طرف البنك

-المرونة في اتخاذ قرارات التمويل ومراعاة حال وظروف كل عميل

- تركيز البنك على منح القروض متوسطة الأجل للزبائن العاديين باعتبارها ذات ربحية للبنك ومورد مستمر للأموال المترتبة على الفائدة المطبقة على هذا النوع من القروض

اختبار صحة الفرضيات:

- إثبات الفرضية الأولى التي تنص على أنّ البنوك التجارية هي مشط اقتصادي من خلال تجميعها للمدخرات ومنحها في شكل قروض

- إثبات الفرضية الثانية التي تنص على أنّ التمويل البنكي هو إمداد البنوك بالموارد المالية اللازمة التي تحتاجها المؤسسات لغرض توسيع النشاط والقضاء على العجز المالي

-إثبات صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أنّ دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية هي وسيلة من وسائل ضمان نجاح واستمرارية المشروع

-نفي صحة الفرضية الرابعة التي تنص على أنّ البنك الوطني الجزائري يتبع سياسة ناجعة في تمويله للمشاريع اختياره المشروع لأفضل من ناحية تحقيق عوائد أكثر مقارنة بالبنك الخارجي الجزائري.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع بالغة العربية

1. الكتب:

1. أب عتروس عبد الحق ,الوجيز في البنوك التجارية عمليات و تقنيات و تطبيقات ,الطبعة الثانية ,جامعة منتوري قسنطينة,الجزائر .
2. أحمد فريد مصطفى، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.
3. أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك التقليدية، الماضي وإلكترونية المستقبل، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2007.
4. اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، محمود يونس، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013.
5. بعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.
6. يوحنا عبد الآدم، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة المنظمات، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2005.
7. حسين بن هني، اقتصاديات النقود والبنوك –المبادئ والأساسيات–، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014.
8. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
9. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الاسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2000.
10. رابح خوني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، أتراك للطباعة والنشر، مصر، 2008.
11. رشاد العصار، النقود والبنوك، دار الصفاء، عمان، الأردن، طبعة 1، 2000.
12. رشيد صالح عبد الفتاح، التمويل المصرفي للمشروعات، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2006.
13. زينب عوض الله ,أسامة محمد الفولي ,أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ,الإسكندرية (مصر),2003.
14. سعيد عبد العزيز عثمان، دراسة المشروعات النظرية والتطبيقية، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2000.

15. سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2002.

16. سمير محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح خلل الهياكل، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997.

17. سوزان سمير ذيب و آخرون ,إدارة الائتمان دار الفكر للنشر و التوزيع ,بدون ببلد النشر ,2012.

18. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

19. صالح حسن، تحليل وإدارة وحكومة المخاطر المصرفية الإلكترونية، دار الكاتب الحديث للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2016.

20. الطاهر لطرش ,تقنيات البنوك ,الطبعة الرابعة ,ديوان المطبوعات الجامعية ,الجزائر ,2005.

21. عادل احمد حشيش ,أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي في دراسة المبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود و البنوك و الائتمان ,دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية,مصر.

22. عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2006.

23. عاطف وليم أندراوس,التمويل والإدارة المالية للمؤسسات,دار الفكر الجامعي,الإسكندرية,2006.

24. عبد الحفيظ الأقيم,التحليل المالي,مطبوعة جامعية,جامعة منتوري,قسنطينة,الجزائر,1996.

25. عبد الحميد عبد المطلب, البنوك الشاملة"عملياتها و إدارتها", الدار الجامعية الإسكندرية, 2000.

26. عبد الرؤوف أحمد علي، إدارة المخاطر والأومات، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى.

27. عبد الغفار حنفي,عبد السلام أبو قحف,الغدارة الحديثة البنوك التجارية,الدار الجامعية,الإسكندرية,2004.

28. عبد المطلب عبد الحميد,اقتصاديات النقود و البنوك,الدار الجامعية,مصر,2007.

29. عبد المطلب عبد الحميد، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.

30. عبد المطلب عبد المجيد,البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها'الدار الجامعية,الابراهمية,2008.

31. عبد المعطي رضا رشيد, محفوظ احمد جودة, إدارة الائتمان,دار وسائل للطباعة والنشر ,عمان (الأردن),1999.

32. عطا الله وارد خليل، أساسيات إدارة المخاطر المالية، مكتبة للشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

33. غالب عوض الرفاعي، اقتصاديات النقود والبنوك "الأساسيات"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

34. فركوس محمد,الموازنات التقديرية,أداة فعالة للتسيير,ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر,2001.

35. فهمي خلال أحمد,دراسات في اقتصاديات المشروعات الجديدة,دار الفكر العربي,القاهرة,1997.

36. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

37. ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

38. محمد صالح وآخرون، أسواق المال والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004.

39. محمد صيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007.

40. محمد كمال خليل الحمزاوي,اقتصاديات الائتمان المصرفي,منشأة المعارف,الإسكندرية,2000.

41. محمد مبروك أبو زيد,التحليل المالي شركات وأسواق مالية,دار المريخ للنشر,ط2,المملكة العربية السعودية,رياض,2005.

42. محمود الزبيدي,الإدارة المالية المتقدمة,مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع,عمان,2004.

43. مصطفى محمود أبو بكر, دليل إعداد دراسات جدوى المشروعات وتحقيق فعالية قرارات الاستثمار,الدار الجامعية للنشر,مصر,2000.

44. مفلح محمد عقل,مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي,المجمع العربي,عمان ,الأردن,2006.

45. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، مؤسسة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1996.

46. نبيل شاكر,إعدادات دراسة الجدوى,وتقييم المشاريع الجديدة,مكتبة عين شمس,القاهرة,1998.

47. هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000.

2. المذكرات:

1. آسية محجوب، البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة "حالة البنوك الجزائرية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: إستراتيجية مالية، جامعة 8 ماي 1945 –قالمة، 2011/2010.

2. بلعيد ذهبية، الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أدار البنوك الجزائرية "دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: نقود/ مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب "البليدة، 2007.

3. بوزيان الكاملة، تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص: نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 015/2014.

4. حبيبة بومعرافي، التأمين ودوره في ضمان القروض البنكية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص: تأمينات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013/2012.

5. حليمة محمد الشريف، إدارة وتسيير مخاطر الائتمان في البنوك، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: مالية ومحاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013/012.

6. خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، جامعة أم البواقي، 2017/2016.

7. خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008.

8. دهمش أميرة، المخاطرة البنكية وآلية تسييرها، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: بنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014.

9. رفيق إبراهيم، دور البنوك في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية، تخصص مالية وبنوك، جامعة يحي فارس –المدية– ، 2013/2012.

10. سعادة اليمين,استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها ,دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة (سطيف),مذكرة ماجستير,غ م,كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير,جامعة الحاج لخضر باتنة,2009.

11. صحراوي إدريس، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصناعية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2019/2018.

12. العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارية الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006.

13. عباس محمد أمين، استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص: تأمينات وإدارة المخاطر، جامعة بومرداس، 2017/2016.

14. لعلى محمد، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: اقتصاديات البنوك والتمويل، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016.

15. مربي وهيبة، تقنيات التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية –دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري–، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: مالية، جامعة يحي فارس –المدية، 2015-2016.

16. مقشيش سالم، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص: مالية، جامعة قاصدي مرجاح، ورقلة، 2013/2012.

3. المحاضرات

1. مجدوب خيرة، محاضرات في تقييم المشاريع، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2017/2016

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

1. A LAIN MARION ET J'ACQUE LINE DELAHAYE FLORENCE DELAHAYE,DGGC FINANCE CE D'ENTREPRISE,DUNOD,PARIS,2007.
2. ALAIN MARION, ANLYSE FINANCIERE ET METHODE, DUNOD, 3EDITION, PARIS, France, 2004.
3. AMMEUR BEN HALIMA.TECHNIQUE ET PRATIQUE BANCCAIRE ;EDIT DEHIB .ALGER,1997 .
4. CORBEL.G-C ;MANAGMENT DE PROJET FONDAMENTAUX METHODES OUTILS,EDITIONS D'ORGANISATION ;PARIS ;.
5. IBID
6. PIERRE CONSO SO : LA GESTION FINANCIERE DE L'ENTREPRISE ;TOME2 ; EDITION BERTI.